

أَبُو الْحَسَنِ الدَّبَّاجُ، الإِشْبِيلِيُّ، النَّحْوِيُّ

(٥٦٦ - ٦٤٦هـ)

حياته، وآراؤه

د. محمد بهاء بن حسن كُؤو (*)

المخلص:

يُمثِّلُ هذا البحثُ رغبةً في إلقاءِ الضوء على شخصية عَلِمَ من أعلامِ النحوِ الأندلسيِّ وآرائه، لم يُصنَّفْ مكتوباً البتَّة، بل نُقلت آراؤه شفاهاً من مجالسه العلميَّة، إنَّه أبو الحسنِ الدَّبَّاجُ، الإِشْبِيلِيُّ، الأندلسيُّ.

ولعلَّ كلماتِ البحثِ الآتيةَ تحفظُ لنا -مجموعاً- ما تشتَّت من آراءِ هذا العَلَمِ في بطونِ بعضِ المظانِّ، وتكونُ خطوةً أولى لأخِرَ آتياتٍ؛ تميِّطُ اللثامَ عن مزيدٍ من فكرِ الرَّجُلِ، وآرائه. بدأ الباحثُ بما أُتيح له من تفاصيلٍ عن حياةِ الدَّبَّاجِ بجوانبِها المختلفة، ثمَّ عرَّضَ ما وقفَ عليه من آراءٍ له، مناقشاً -ما استطاعَ- بموضوعيَّةٍ، وختَمَ بجملةٍ من النتائجِ توصلَ إليها.

(*) مدرِّسُ النَّحوِ والصِّرفِ في كليَّةِ آدابِ جامعةِ حماة، سوريَّة.

أولاً: حياته:

لم تبخل كتب التراجم العامة منها، والمختصة بال نحويين بذكر أخبار تُعدُّ وافيةً عن نحوينا^(١)، وتساعدُ في رسم صورةٍ لعلها تكون شافيةً عن أبي الحسن الدباج. فأقول، ومن الله التوفيق: هو عليُّ بنُ جابرِ بنِ عليٍّ^(٢)، الأنصاريُّ، اللخميُّ، الإشبيليُّ^(٣)، الأندلسيُّ. المقرئ، المحدث، النحوي،

(١) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٦٥٨هـ) ٤٠١/٣ ترجمة رقم (٢٨٤٢)، وبرنامج شيوخ الرُّعينيِّ (٦٦٦هـ) ٨٨، ١٨٣ ترجمة رقم (٣٢)، وفي مصنفات تلميذه ابن سعيد (٦٨٥هـ) الآتية: اختصار القُدح المعلى ١٥٥، ورايات المبرزين وغايات المميزين ٦٢ ترجمة (١٢)، والمغرب في حلى المغرب ١/٢٦٠ ترجمة (١٨٥). وصلة الصلة لابن الزبير (٧٠٨هـ) ٣٠١ ترجمة (٧٣١)، وإشارة التعيين لليمانِي (٧٤٣هـ) ٢١٢ ترجمة (١٢٦)، وفي تراجم الذهبي (٧٤٨هـ) الآتية: تاريخ الإسلام ٥٥٢/١٤ ترجمة (٤٤١)، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٩ ترجمة (١٢٥)، والمعين في طبقات المحدثين ٢٨٦. والوافي بالوفيات للصفدي (٧٦٤هـ) ١٧١/٢٠ ترجمة (٢٦١)، والبلغة للفيروز آبادي (٨١٧هـ) ٢٠٤ ترجمة (٢٢٩)، وغاية النهاية لابن الجزري (٨٣٢هـ) ٤٦٨/١ ترجمة (٢١٨١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٩١١هـ) ١٥٣/٢ ترجمة (١٦٨٢)، ونفح الطيب للمقرئ (١٠٤١هـ) ٤٧٨/٣، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ) ٤١٦/٤ ترجمة (٧١٨٣)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة لمجموعة من الباحثين ١٥٧٦ ترجمة رقم (٢١٧٤).

(٢) في: صلة التكملة لوفيات النقلة للحسيني (٦٩٥هـ) ٢٠٠ ترجمة (٢٨٩): «عليُّ بن جابر بن محمّد»، وفي: الذيل والتكملة لابن عبد الملك (٧٠٣هـ) ١٩٨/٥ ترجمة (٣٩٤): «عليُّ بن جابر بن عليُّ بن يحيى»، وفي: معجم شيوخ ابن أبي الربيع لابن الشاط (٧٢٣هـ) ٥٧: «عليُّ بن جابر بن عليُّ بن محمّد بن يحيى». قلت: ولعلها الترجمة الأدقُّ للدباج. وفي: المستملح من كتاب التكملة للذهبي ٣٣٤ ترجمة (٧١٤): «عليُّ بن جابر بن عليُّ بن أحمد» وهذه الزيادة أعني: (ابن أحمد) ليست في متن (التكملة) المطبوع!!

(٣) إشبيلية: مدينةً بالأندلس، بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام، كبيرة عامرة، خلقها كثير. نزلها جندُ حمص. انظر: الروض المعطار ٥٨، ومراصد الأطلع ٨٠.

الفقيه المالكي^(٤). يُكنى أبا الحسن، ويُعرف بالدباج^(٥)، صنعة لأبيه^(٦). مولده في إشبيلية سنة (٥٦٦هـ)، وبها تلمذ على مشايخ وقته، ثم عكف مُتصدراً فيها؛ لإقراء القرآن الكريم، وتعليم العربية نحواً من خمسين سنة، فكان يُقرئ كتاب سيبويه، وكثيراً من كتب الأدب، كـ (الكامل) للمبرد، و (الأمالي) للوالي، وغيرها. ونُقل بأخرة من مسجده الذي أقرأ به أكثر حياته إلى جامع (العَدْبَس)^(٧)؛ إذ ارتضاه أهل إشبيلية إماماً لهم، وقدموه؛ لجلالة قدره، فكان يُعلم الناس به، ويؤمّمهم في صلوات الجهر.

شيوخه:

من أشهر من أخذ عنهم أبو الحسن الدباج

(٤) انفرد ابنُ ناصرِ الدينِ القيسيُّ الدمشقيُّ (٨٤٢هـ) بذكر النسبة إلى المذهب في: توضيح المشتبه ٧٤/٤. (٥) في كُتب تراجم الذهبي الآتية: العبر في خبر من غير ١٩٠/٥، ومعرفة القرّاء الكبار ٦٤٧ ترجمة (٦١٦) ط. الرسالة، والإشارة إلى وفيات الأعيان المنتقى من تاريخ الإسلام ٣٤٧، والإعلام بوفيات الأعلام ٤٣٩ ترجمة (٢٩٧٨)، وكذلك في: النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٨٧٤هـ) ٣١٩/٦، وفي: شذرات الذهب لابن العماد (١٠٨٩هـ) ٤٠٧/٧: (ابن الدباج).

(٦) في: الذيل والتكملة هـ ٢، ج ٥، ص ١٩٨: «شهر بالدباج؛ لأنّها كانت صنعة أبيه عمره جلّه، وصنعتّه هو في أوليته، ثم نبذها لمّا شدا، وبرع. رحمه الله». و«الدباج: ضربٌ من الثياب، سداه وأحمتّه حرير». المعجم الوسيط (ديج). وفي: جمهرة اللغة ٢٦٤، والمعرب للجواليقي ١٩١ أنه: أعجميٌّ، فارسيٌّ معرّبٌ. وبعد أن عدّد محقق المعرب - رحمه الله - المشتقات منها قال: «أرجح بعد كل هذا أنّ المادة أصلها عربيٌّ، لا معرّبٌ». هـ ٤، ص ١٩١.

(٧) مسجد إشبيلية الجامع، المنسوب إلى القاضي عمر بن عدبَس، شيّد سنة (٢١٤هـ)، أيام الأمير الأمويِّ عبد الرحمن بن الحكم. انظر: دولة الإسلام في الأندلس: العصر الثالث، القسم الثاني ص ٧٢.

(٨) ترجمة ابن صافٍ في: التكملة لكتاب الصلة ٢/٢٢٨،

القراءات، والحديث من علماء الأندلس:

• محمّد بن خلف بن محمّد، أبو بكر بن صافٍ. من أهل إشبيلية، كان كبير المقرئين فيها. مات سنة (٥٨٥هـ)^(٨). قال الدبّاج: «ابتدأت القراءة على ابن صافٍ عام ثمانين وخمسمئة، وسني إذ ذاك نحو [كذا] من ثلاثة عشر عاماً»^(٩).

• نجبة بن يحيى بن خلف، أبو الحسن. من أهل إشبيلية، وبها تصدّر لإقراء القرآن، وتعليم العربية. كان صهراً للدبّاج^(١٠). مات سنة (٥٩١هـ)^(١١).

• عتيق بن عبد الله بن محمّد، أبو بكر، يُعرف بابن اليابري. من أهل إشبيلية. قال ابن الأبار^(١٢) (٦٥٨هـ): «... وحدث عنه أيضاً أبو الحسن الدبّاج (سداسيات الرازي)». كان حياً سنة (٦١٤هـ)^(١٣).

وأشهر من أخذ عنهم العربية منهم:

• مصعب بن محمّد بن مسعود، أبو ذرّ الخشني،

والذيل والتكملة ١٨٨/٦.

(٩) الذيل والتكملة ١، ج ٥، ص ٢٠١.

(١٠) انفرد بهذه المعلومة: ابن عبد الملك في: الذيل والتكملة ١٩٨/٥.

(١١) ترجمة نجبة في: التكملة لوفيات النقلة ١/٢٢٤، و التكملة لكتاب الصلة ٢/٤٦٨.

(١٢) في: التكملة لكتاب الصلة ٣/٤٤٦.

(١٣) محمّد بن أحمد بن إبراهيم، الرازي، ثمّ المصري. أبو عبد الله، يُعرف بابن الحطّاب. (شيخ الإسكندرية، ومسند الديار المصرية). مات سنة (٥٢٥هـ). ترجمته في: تاريخ الإسلام ١١/٤٣٦، والمعين في طبقات المحدثين ٢٢٢. والسداسيات خرّجها له تلميذه أبو طاهر السلفي. انظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٥٨٣، والعبر ٤/٦٥.

(١٤) ترجمة اليابري في: الذيل والتكملة ٥/١٢٠، و صلة الصلة ٢٣٦.

يُعرف بابن أبي رُكب: من أهل جيان^(١٥). أخذ عن أبي طاهر الخدب (٥٨٠هـ). تجوّل في الأندلس، والعدوة؛ طالباً للعلم. مات في فاس سنة (٦٠٤هـ)^(١٦). أخذ عنه صاحبنا أبو الحسن الدبّاج كتاب سيبويه^(١٧).

• عليّ بن محمّد بن عليّ، أبو الحسن، الإشبيلي. يُعرف بابن خروف. أقرأ العربية في: إشبيلية، وفاس، ومراكش. «وقد صنّف في كلّ ما ينتحلّه من العلوم مصنّفات مفيدة، شرّقت وغرّبت، وتداول الناس انتساحها؛ رغبة فيها، وشهادةً بجودتها»^(١٨). مات سنة (٦٠٩هـ).

• محمّد بن طلحة بن محمّد، الأمويّ الإشبيلي، أبو بكر بن طلحة. أخذ عن السهيلي (٥٨١هـ). استوطن إشبيلية، وبها مات سنة (٦١٨هـ)^(٢٠). وكان أبو الحسن الدبّاج صهراً لابن طلحة.

مصنّفاتُه:

لم تذكر المصادر المترجمة لأبي الحسن الدبّاج -التي وقفت عليها- جمعاء، ولا النحويون

(١٥) مدينة بالأندلس شرقي قرطبة، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة، وبلداناً. انظر: معجم البلدان ٢/١٩٥، والروض المعطار ١٨٣، ١٨٤ حيث ترجم الحميري (٧٢٧هـ) لأبي ذرّ هذا.

(١٦) ترجمة أبي ذرّ في: التكملة لكتاب الصلة ٢/٤٢٣، و صلة الصلة ٣/٤٩.

(١٧) يُنظر: ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة (ج ٢، تونس عند الورود) ٢٣١.

(١٨) الذيل والتكملة ٥/٣٢٠.

(١٩) ترجمة ابن خروف في: معجم الأدباء ١٩٦٩، والتكملة لكتاب الصلة ٣/٣٨٣.

(٢٠) ترجمة ابن طلحة في: التكملة لكتاب الصلة ٢/٣١٢، والذيل والتكملة ٦/٢٣٥.

(٢١) انفرد ابن الأبار بهذه المعلومة في: التكملة لكتاب الصلة ٣/٤٠١.

الناقلون عنه -الذين وقفوا عليهم- أجمعون أن له مصنفاً مكتوباً، أو حواشي وتنبهات ما البتة. **شعره:**

كان أبو الحسن الدباج «يقرض شيئاً من الشعر، ويحسن فيه»^(٢٢)، فمن ذلك ما نقله تلميذه الرعيني^(٢٣) (٦٦٦هـ) بقوله في: (برنامج شيوخه)^(٢٤): «ومما أنشده بعض أصحابنا للأستاذ أبي الحسن هذا [يعني الدباج] مما شهر له من شعره: [من المجتث]

ما جاء عَفْواً فَخُذْهُ

وما أبى فَتَجَبَّبْ

ولا تَرُدْ كلَّ مرعى

ولا تَرُدْ كلَّ مشرب

فربما لذ طعم

وفيه سُمُّ مَقَشَّبْ

ومنه نقل السبكي تاج الدين (٧٧١هـ) لبيتين للدباج فيهما القناعة والحكمة، فقال^(٢٥): «أخبرنا الإمام لسان أهل الأدب أبو حيان [يعني أثير الدين الأندلسي] بقراءتي عليه، قال: قرأت على الحافظ

(٢٢) برنامج شيوخ الرعيني ٨٩. وانظر مواقف لحفظه، واستجادته بعض الأشعار في: المقتطف من أزهار الطرف ٢١٧، ٢٦١، وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ٢١٢/٢.

(٢٣) علي بن محمد بن علي، الرعيني الإشيلي. توفي في مراكش. ترجمته في: برنامج شيوخه ٣ حيث قال متحدثاً عن علاقته الوطيدة بشيخه الدباج: «صحبته كثيراً، وحضرت مجلسه، وانتفعت به، وكتب لي. وأخذ ابني عبد الله - وفقه الله - عنه السبع قراءة في ختمات، وأجاز له، ولأخويه»، والذيل والتكملة ٣٢٣/٥.

(٢٤) ص ٨٩. وانظر: الذيل والتكملة ٢٠٠/٥.

(٢٥) في: معجم شيوخه ٤٧٩. وانظر البيتين الآتين في: بغية الوعاة ١٥٣/٢، ونفح الطيب ٥٦٣/٢.

أبي علي القرشي لشيوخه الإمام أبي الحسن علي بن جابر الأنصاري، الدباج رحمه الله: [من الطويل]

رَضِيْتُ كَفَافِي رَتْبَةً وَمَعِيشَةً

فَلَسْتُ أُسَامِي مُوسِرًا، وَوَجِيهَا

وَمَنْ جَرَّ أَثْوَابَ الزَّمَانِ طَوِيلَةً

فَلَا بَدَّ يَوْمًا أَنْ سَيَعْنُرُ فِيهَا^(٢٧)

ومنه أيضاً ما ذكره تلميذه الآخر ابن سعيد (٦٨٥هـ) في (اختصار القندح المعل) بقوله: «وله موشحات ومقطعات. ومن أحسن ما أخذته عنه من شعره قوله متغزلاً: [من البسيط]

لَمَّا تَبَدَّتْ، وَشَمْسُ الْأَفْقِ بَادِيَةً

أَبْصَرْتُ شَمْسِينَ: مِنْ قُرْبٍ، وَمِنْ بُعْدٍ

مِنْ عَادَةِ الشَّمْسِ تُعْشِي عَيْنَ نَاطِرِهَا

وَهَذِهِ نَوْرُهَا يَشْفِي مِنَ الرَّمَدِ

وقوله، وقد خرج مع طلبته برسم الفرجة،

وَأَكَلِ الْمُجَبَّنَاتِ، يَوْمَ خَمِيسِ إِبْرِيلِ، عَلَى عَادَةِ

(٢٦) الحسين بن عبد العزيز بن محمد، الفهري، الغرناطي. يُعرف بابن أبي الأوص، وبابن الناظر. أخذ القراءات بإشبيلية عن الدباج، ولازمه. وأخذها عنه أبو حيان. مات سنة (٦٧٩هـ). ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١٣٥٩ (ط. طيار قولاج)، وغاية النهاية ٢٢٠/١، وبغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢٧) البيت الثاني فحسب في: ملء العيبة ٢٠٨/٢. وفيه: «أذبال الزمان».

(٢٨) ص ١٥٦.

(٢٩) والبيتان المذكوران أيضاً في مصنفي ابن سعيد: رايات المبرزين وغايات المميزين ٦٢، والمغرب في حل المغرب ٢٦١/١. وهما في: برنامج شيوخ الرعيني ٨٩، والذيل والتكملة ٢٠٠/٥ وفيهما: (لَمَّا أَطَلَّتْ... مشرقة)، ونفح الطيب ٤٧٩/٣.

(٣٠) «شيء يُعمل من الجبن الطري، ويُجعل في العجين،

أهل إشبيلية، فلما قُرِبَتْ مائدتها مدَّ الأستاذ
[يعني الدبّاج] إليها كَفَّه، ما رَدَّه حرُّ نارها، ولا
كَفَّه، وقال: [من الكامل]
أحلى مواقعها إذا قَرَّبَتْها

وُبَخَّارُها فوقَ الموائدِ سامي
إن أحرقتَ لمساً فإنَّ أوارها

في داخلِ الأحشاءِ بَرْدُ سلام^(٣١)»
وأَنشدَ القاضي ابنُ عبدِ الملك (٧٠٣هـ) في: (الذيل
والتكملة) للدبّاج قوله: [من مجزوء الرجز]
«ما لي أرى أيا منّا

تمرُّ مرّاً مُسرِعاً
إذا حسبتُ أشهراً

حسبتُهنَّ جُمعاً
ولم نكنْ نَعْنَى بأن

نُبْطى، أو أن تُسرعا
لو لم تكنْ أعمارنا

وهنَّ يذهبنَ معاً»
ونقل د. إحسان عباس - محقق الجزء الخامس
من كتاب (الذيل والتكملة) عن أحد هوامش
مخطوطاته - شعراً للدبّاج في فضل القرآن،
فقال^(٣٢): «من هامش (ح): وممن حدّثنا عن
الدبّاج المذكور شيخنا أبو الحكم بن أحمد ابن

ويُقلى، ويُنزل في العسل، ويُدرّ عليه السكر. وهو من
أفخر ما يُعمل في الغرب». إشارة التعيين ١٨٣. وانظر:
نفح الطيب ١/ ١٨٤.

(٣١) ذكرهما ابنُ سعيد أيضاً في: المُغرب في حلى
المغرب ١/ ٢٦١. وهما في: نفح الطيب ٣/ ٤٦١.
(٣٢) ٢٠٠/٥.

(٣٣) في: هـ ٢، ج ٥، ص ٢٠١.

منظور القيسي^(٣٤)، قال أبو الحكم: «أنشدني
الدبّاج لنفسه بإشبيلية: [من مجزوء الرجز]
لربنا مأدبة

دعا إليها الجفلى^(٣٥)
فمن أتاها مُسليماً

يرتغ بروضات الفلا
في الثمرِ الحلو الذي

قد فاق كل ما حلا
لذاتِه لا تنقضي

لمن صغى، ومن تلا
سبحان من يسره

لذكره، وسهلاً
لولا له لم نُطق له

نكراً، ولا تحملاً
والحمد لله كما

علمنا، وأفضلاً»

(٣٤) يحيى بن منظور، الإشبيلي. أخذ القراءات عن
الدبّاج. سكن سبتة، ولزم ابن أبي الربيع، وبها مات سنة
(٧٠٦هـ). ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١٤٢١ (ط.
طيار قولاج)، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٣٥) قال ابن دريد: «يُقال: (دعا فلانُ الجفلى) إذا دعا
قومه عامّة... (دعا النقرى) إذا خصّ قوماً دون قوم». -
جمهرة اللغة ١١٨٠.

تلاميذه:

كان أبو الحسن الدبّاج «مبارك التعليم؛ فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً»^(٣٦)، ومال كثيرٌ من أهل بلده بأبنائهم إليه؛ لشهرته بالدين والعفاف، والتنزه عن التهمة^(٣٧)؛ ف«روى عنه أناسٌ كثيرٌ»^(٣٨)، وساهمت مدة تدرّسه الطويلة في ذلك؛ «إذ اتصل قُرّاؤه بإشبيلية نحو خمسين سنة، أو أزيد»^(٣٩). ومن أشهر من تلمذ عليه - حسب وفياتهم- على الإطلاق:

• إبراهيم بن سهل الإسرائيلي، أبو إسحاق، شاعر إشبيلية. مات غريقاً سنة (٦٤٩هـ)^(٤٠). قال صاحبه الأديب ابن سعيد^(٤١) (٦٨٥هـ): «قرأت معه في إشبيلية على الأستاذ أبي الحسن الدبّاج، وغيره».

• محمّد بن أحمد بن عبد الله، أبو بكر، يُعرف بابن سيّد الناس. إشبيلي، فقيه، محدّث، عارفٌ برجال الحديث. قرأ بالسبع على أبي الحسن الدبّاج، ولازمه أزيد من عشرين عاماً. مات بتونس سنة (٦٥٩هـ)^(٤٢).

• عليّ بن مؤمن بن محمّد، أبو الحسن، يُعرف

بابن عصفور. من أهل إشبيلية، وجال بلاد الأندلس، وأقبل عليه الطلبة. مات بتونس سنة (٦٦٩هـ)^(٤٣). قال الذهبي (٧٤٨هـ) في ختام ترجمته للدبّاج: «وهو شيخ ابن عصفور في النحو»^(٤٤).

• عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن، أبو الحسن، الأبّذي الأصل. سكن إشبيلية زماناً إلى أن تغلّب الإسبان عليها؛ فتحوّل إلى مالقة^(٤٥)، فأقرأ بها، ثم إلى غرناطة، حيث توفي سنة (٦٨٠هـ)^(٤٦).

وعن أبي الحسن الأبّذي هذا، ومن شرحه على الجزولية تخصيصاً نُقلت جلّ آراء الدبّاج.

• عليّ بن موسى بن عبد الملك، أبو الحسن، يُعرف بابن سعيد، مصنّف (المغرب في حلى المغرب)، وغيره الكثير. من أهل غرناطة، تلمذ بالأندلس، وقصد الحجّ؛ فتجوّل بالحجاز، والشام، والعراق. مات بتونس سنة (٦٨٥هـ)^(٤٧). قال ابن سعيد^(٤٧) ذاكراً شيخه الدبّاج: «كنتُ أقرأ عليه الأدب بجامع (العدّيس)»، و «هو ممّن قرأت عليه مدّة، ورويتُ عنه من الكتب عدّة»^(٤٩).

(٤٣) ترجمة ابن عصفور في: الذيل والتكملة ٥/١٣، وصلة الصلة ٣٠٥.

(٤٤) معرفة القراء الكبار ٦٤٧ (ط، الرسالة). ويُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٩.

(٤٥) مدينة الأندلس على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء، والمرّيّة، يُنظر: معجم البلدان ٥/٤٣، والروض المعطار ٥١٧.

(٤٦) ترجمة الأبّذي في: الذيل والتكملة ٥/٢٤٩، ٣٩١، وعند تلميذه ابن الزبير في: صلة الصلة ٣٠٧.

(٤٧) ترجمة ابن سعيد في: الذيل والتكملة ٥/١١١، والإحاطة في أخبار غرناطة ٤/١٥٢.

(٤٨) في: المقتطف من أزهار الطرف ٢١٧.

(٤٩) اختصار القدح المعلى ١٥٥.

(٣٦) الذيل والتكملة ٥/١٩٩. ويُنظر: برنامج شيوخ الرّعينيّ ٨٩.

(٣٧) يُنظر: الذيل والتكملة ٥/٤٦٣.

(٣٨) صلة الصلة ٣٠١.

(٣٩) برنامج شيوخ الرّعينيّ ٨٩.

(٤٠) ترجمة ابن سهل في: تحفة القادم ٢٤٣، والوفاء بالوفيات ٥/٦.

(٤١) في: المغرب في حلى المغرب ١/٢٦٩. ويُنظر: اختصار القدح المعلى ٧٣.

(٤٢) ترجمة ابن سيّد الناس في: الذيل والتكملة ٥/٦٥٣، وعنوان الدراية ٢٩١.

• عبيدُ الله بن أحمد بن عبيدِ الله، القرشيُّ الأمويُّ، يُكنى أبا الحسين، ويُعرف بابن أبي الربيع. سمع على الدبّاج؛ قال: «حضرتُ مجلسه بجامعِ (العَدْبَس)، وسمعتُ عليه بعضَ كتابِ سيبويّه، وغيرَ ذلك ممّا خرج عن ذكرِي، وأجاز لي جميعَ ما رواه عن جميعِ شيوخه»^(٥٠). أقرأ بإشبيلية، إلى أن خرج عنها بخروج أهلها، فاستقرّ بمدينة (سبّة)^(٥١)، وبها مات سنة (٦٨٨هـ)^(٥٢).

• أحمد بن يوسف بن يعقوب، الفهريُّ، يُكنى أبا العباس، وأبا جعفر، ويُعرف بالليبيِّ^(٥٣). قرأ بالأندلس، ثم ارتحل إلى العُدوة، وسكن بجاية^(٥٤)، وأقرأ بها مدّة، ثم قصد المشرق؛ حاجاً، وأخذ عن علماء الإسكندريّة، والقاهرة، ودمشق، ثم اتّخذ تونس وطناً، وبها مات سنة (٦٩١هـ)^(٥٥). سمع كتاب سيبويّه، وشعر المتنبي جميعه بإشبيلية عن أبي الحسنِ الدبّاج^(٥٦).

وأقلّ من هؤلاء السبعة التلاميذ شهرة: أبو الحسن الرّعينيّ (٦٦٦هـ)، وأبو عليّ القرشيّ المعروف بابن أبي الأحوص، وياقوب الناظر (٦٧٩هـ)،

(٥٠) برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبّتي لابن الشاط ٥٨.

(٥١) بلدة مشهورة في المغرب، تقابل جزيرة الأندلس. يُنظر: معجم البلدان ٣/١٨٢.

(٥٢) ترجمة ابن أبي الربيع في: الذيل والتكملة ٨/٥٣٧، وصلة الصلة ١٢٠.

(٥٣) نسبة إلى: (لبّنة): مدينة كبيرة في الأندلس، بينها وبين قرطبة خمسة أيام. يُنظر: معجم البلدان ٥/١٠.

(٥٤) مدينة على ساحل البحر بين إفريقيّة والمغرب. يُنظر: معجم البلدان ١/٣٣٩.

(٥٥) ترجمة الليبيّ في: عنوان الدراية ٣٤٥، وملء العيبة ٢٠٩، وبرنامج الوادي آشي ٥٧.

(٥٦) يُنظر: ملء العيبة ٢٣١، ٢٤٩.

وأبو الحكم ابن منظور القيسيّ (٧٠٦هـ)، وقد ذكرتهم وترجمت لهم في ثنايا فقرة (شعر الدبّاج).

وفاته:

لا خلاف بين مترجمي أبي الحسنِ الدبّاج الذين عرضوا المكان وفاته أنه توفّي في مدينة (إشبيلية)، وأجمعوا أنّها وقعت سنة (٦٤٦هـ)^(٥٧)، وبعضهم حدّدها مفصّلة؛ فجعلها في الحادي والعشرين من شهر شعبان من تلك السنة^(٥٨)، التي سقطت فيها إشبيلية بيد الإسبان بعد أن حوصرت أشهراً^(٥٩)، ولكنهم اختلفوا في ربط وقوع وفاته مع ذلك المصابِ الجلل: فبعضهم جعلها قبل استيلاء العدو على المدينة بأيام معدودة، وبعضهم جعلها يوم دخوله، وبعضهم جعلها بعد تغلّبه عليها بأيام يسيرة. وأياً كان فقد استجاب الله دعاء الشيخِ الدبّاج في أثناء محنة حصارِ المدينة بالألّا يُخرجه منها^(٦٠)، وأن تكون وفاته فيها، وهو الذي ما غادرها قط. رحمه الله رحمة واسعة.

ثناء العلماء عليه:

لم أقف على من لاحظ تلمّأ في سيرة أبي الحسنِ الدبّاج خلقاً أو خلقاً، علماً أو سلوكاً، بل أثنى

(٥٧) خلا ما ورد في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار من أنّها وقعت في (٦٤٠هـ)، ولا أشك أنّها وهم ناسخ؛ فالذهبيّ، وغيره ممّن نقلوا عن ابن الأبار أثبتوا عنه الوفاة سنة (٦٤٦هـ).

(٥٨) كالحسيني، وابن عبيد الملك، وابن الزبير، وابن الشاط، والسيوطي. يُنظر: الهامش المطول لترجمة الدبّاج.

(٥٩) يُنظر: الروض المعطار ٦٠.

(٦٠) يُنظر: برنامج شيوخ الرّعينيّ ٨٩، والذيل والتكملة ٢٠١/٥، وصلة الصلة ٣٠١.

أكثر المترجمين عليه، وأشادوا بمنزلته العلميّة، فجاءت تعليقاتهم حافلةً بعبارات التقدير؛ فالرجل كان عالماً «مع الدين والصلاح والهدى الحسن، يجمع إلى ذلك: جودة الخطّ، وحسن التقييد والضبط»^(٦١)، ولا عجب أن يقدمه أهل إشبيلية إماماً لهم - كما أسلفت -؛ وقد «رزقه الله من حبّ الخاصّ والعامّ، ما صيرّ حبّه لزاماً؛ فحيثما توجه لُقي بالقبول، والبرّ الموصول»^(٦٢).
كان الدبّاج من المشتهرين بإتقان إقراء القرآن الكريم، وتجويده^(٦٣)، نعتّه الذهبيّ بـ (مقرئ الأندلس)^(٦٤)، كما كان «متعلقاً برواية يسيرة من الحديث، متقدماً في العربيّة والأدب»^(٦٥)، «حجّة في نقله، مسدّداً في بحثه»^(٦٦). وهو مع شهرته بالفضل وجلالة القدر كان ظريف الدّعابة، لودّعياً، ذا نوادر. رحمه الله تعالى.

وكذلك أشاد بعض النحويّين الناقلين عن الدبّاج بعلمه، وحسبنا أن يصفه أبو حيّان

الأندلسيّ (٧٤٥هـ) بقوله^(٦٩): «... الأستاذ أبو الحسن عليّ بن جابر الأنصاريّ، شهّر بالدبّاج. وكان من أجلاء مقرئي كتاب س^(٧٠)، وهو من شيوخ شيوخنا».

ثانياً: آراؤه^(٧١):

الخلافاً في تقديم الفاعل على فعله في نحو: (إن زيد قام):

إنّ أولّ نقلٍ وقفت عليه عن أبي الحسن الدبّاج كان عند تلميذه أبي الحسن الأبنديّ (٦٨٠هـ) في (شرح الجزوليّة)، وذلك عند مناقشته مسألة عدم عمل الفعل في المرفوع المتقدّم عليه، قال الأبنديّ: «فإن قيل: وكيف جاز أن يفسّر ما لا يعمل في قولك: (إن زيد قام)؛ ألا ترى أن (قام) لا يعمل في (زيد)؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المرفوع إذا قدّم المرفوع عليه؟ فالجواب: أنّه لما قويت الدلالة هنا على الفعل بالحرف الطالب له جاز أن يفسّر ما لا يعمل؛ إذ قد يعمل في موضع ذلك الاسم في اسم آخر كالظرف مثلاً^(٧٢). وقال شيخنا أبو الحسن الدبّاج - رحمه الله -: «لا يبعد عندي أن يقال: إنّ هذا الفعل يصحّ له العمل في الأوّل، مقدّماً عليه، وذلك مع أداة تطلّب بالفعل^(٧٣)؛ وذلك

(٦٩) في: منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك ٣٥٣. (٧٠) رمزٌ لسبويه، درج عليه أبو حيّان في مطولاته. وسيمرّ ثانيةً في ثنايا بحثنا هذا. (٧١) سترد بحسب ترتيب النحويّ الناقل عن الدبّاج زمنياً. (٧٢) في: شرح الجزوليّة (رسالة) ١/٩٢٤، ٩٢٥. وممن نقل رأي الدبّاج ههنا تصريحاً: أبو حيّان - تلميذ الأبنديّ - في: التذليل والتكميل ٦/٢٩٥، ٢٩٦ من دون نسبة إلى شيخه، والشاطبيّ في: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢/٥٥٢ منسوباً إلى الأبنديّ. (٧٣) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٢. (٧٤) كذا في: شرح الجزوليّة، والمقاصد الشافية. وفي

(٦١) التكملة لكتاب الصلة ٣/٤٠١. يُنظر: برنامج شيوخ الرّعينيّ ٨٩.

(٦٢) اختصار القُدح المعلّى ١٥٥.

(٦٣) يُنظر: برنامج شيوخ الرّعينيّ ٨٨، وصلة التكملة لوفيات النقلة ٢٠٠، والذيل والتكملة ٥/١٩٩.

(٦٤) تاريخ الإسلام ١٤/٥٥٢. يُنظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٩، والعبر ٥/١٩٠، وشذرات الذهب ٧/٤٠٧.

(٦٥) الذيل والتكملة ٥/١٩٩.

(٦٦) تاريخ الإسلام ١٤/٥٥٢.

(٦٧) اللّودّعِيّ: الظريف، الذهن، اللسن، الفصيح. يُنظر: المعجم الوسيط (لذع).

(٦٨) نقل بعضها تلميذه ابن سعيد في: اختصار القُدح المعلّى ١٥٥. يُنظر: نفح الطيب ٣/٤٧٩.

الجملة المفتقرة إلى ذكرهما، وقد وجب تقديم الفعل؛ فينبغي أن يليه الجزء الآخر المفتقر إليه، لا غيره من الفضلات؛ إذ المفتقر إليه أولى بالذكر من المُستغنى عنه^(٧٧). إلا أن بعضهم، ومنهم سيبويه أجاز هذا التقديم في مواضع مخصوصة، منها الضرورة الشعرية فحسب، كقول المزار الفقعسي: ^(٧٨)[من الطويل]

صَدَدَتْ فَأَطُولَتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وذهبت طائفة من الكوفيين إلى جواز تقديم الفاعل على رافعه: الفعل، أو شبهه، ولهم شواهدهم وحججهم على ما ذهبوا إليه^(٧٩).

والظاهر من كلام أبي الحسن الدباج متابعتة هذه الطائفة، وذلك على الرغم من اعتماده حجة إزالة اللبس مع الابتداء بمصاحبة الحرف (إن) في مثالنا المذكور (إن زيد قام)، وأراني غير موافق له في ما ذهب إليه؛ منساقاً مع ما علل به تلميذه الأبيدي بذكره مثال: (مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه)، وأنه على الرغم من زوال اللبس مع الابتداء إلا أننا لا يمكننا تقديم الفاعل البتة، ومع رد الشاطبي

(٧٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٥.

(٧٨) في: شعره ١٧٥. والشاهد في: (المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ٣٥٨. وبلا نسبة في: الكتاب ٣١/١، ٣١٥/٣. وانظر ما يحتمله البيت الشاهد في: تحصيل عين الذهب ٦٧.

(٧٩) انظر موارد المسألة في: الكتاب ٣١/١، ١١٥/٣، والمقتضب ١٢٨/١، والأصول ١٧٤/٢، والخصائص ٣٨٥/٢، وشرح اللمع للثمانيني ٣٤٩، والاختصاص ١٧٢/٣، ورسائل في اللغة ١٧٦، واللباب ١٤٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٨/٢، ١٠٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٧/١.

أن العامل متصرف في نفسه، فكذلك يتصرف في معموله، إلا أن يمنع من ذلك مانع، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ في قولك: (قام زيد، وزيد قام)، فإذا جاء حرف لا يليه إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا أزال ذلك اللبس؛ فصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير، وفاعلاً بإضمار فعلٍ إن قدرت الفعل مشغولاً بضمير.

«ثم علق الأبيدي على مذهب شيخه الدباج بقوله^(٧٥): «وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يُقدّم؛ لأجل اللبس بالمبتدأ، فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يُقدّم، ونحن نجد اللبس يزول والفاعل مع ذلك لا يتقدّم نحو: (مررتُ برجلٍ راكبٍ أبوه)، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ أبوه راكبٍ) لم يلبس، ومع ذلك فهو لا يتقدّم، فما ذلك إلا لأنّ الفاعل قد تنزل من الفعل كجزء منه^(٧٦) مع اللبس المذكور في بعض المسائل، وحمل ما ليس فيه اللبس على ما فيه اللبس، لكنّه يسوغ أن يفسر وإن لم يعمل؛ لقوة الطلب للفعل كما تقدّم».

أقول: ذهب البصريون إلى أن رتبة الفاعل أن يكون بعد فعله؛ فلا يجوز أن يُقدّم عليه إلا على شرط الابتداء خاصة؛ وذلك «لأنّه أحدُ جزأي

التذييل والتكميل ٦/٢٩٦: «تطلب الفعل» ولعلها الأصب.

(٧٥) في: شرح الجزولية (رسالة) ١/٩٢٥.

(٧٦) عبارة: (الفاعل كالجاء من الفعل) سيارة على ألسنة النحويين. انظر فيها: شرح اللمع للثمانيني ٣٥٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٧، والمفصل ١٨، وأسرار العربية ٩٧-٨٣ حيث ذكر أبو البركات سبعة أدلة على أن الفاعل جزء من الفعل، واللباب ١/١٤٩-١٥٢ حيث ذكر العكبري اثني عشر دليلاً، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/١، ٨٩/٥.

(٧٩٠هـ) على الدبّاج بقوله^(٨٠): «فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون (زيد) فاعلاً مقدّماً، وذلك غير سائغ عند الجمهور... وهذا الموضوع أيضاً محتّمٌ؛ لا يتعيّن فيه ما قال، ولا مرجّح له؛ فليس إلى القول بإثباته سبيلٌ. وأيضاً صاحب هذا المذهب يلتزم جواز: (وإن الزيدون قام أكرمهم) وهذا لا يثبت سماعاً أصلاً، إلا في ما تقدّم للكوفيّين... فالصحيح في المسألة امتناع التقديم». والله أعلم.

الخلاف في أصل إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها في نحو: (مررت برجل حسن الوجه): والموضع الثاني الذي نقله النحويّون عن أبي الحسن الدبّاج هو رأيه في منشأ الإضافة في نحو: (مررت برجل حسن الوجه)، والناقل الأوّل عنه هو تلميذه الأبتديّ أيضاً، قال^(٨١): «... فإن قيل: فإذا كانت إضافة (حسن) إلى (الوجه) مستقرّة من جهة المعنى لزمك أن تقول: (مررت بزبد حسن الوجه)، كما تقول: (مررت بالرجل كلّ الرجل)، و(بالحائط نفس الحائط)! قلت: هذا موضع يجب أن يُتنبّه فيه؛ فإنه خبيثٌ. واعلم أنني لا أقول: (مررت بزبد حسن الوجه)؛ لأنّ (الوجه) ليس لغير (زيد)، فالألف واللام فيه معاقبان للضمير، فكأنّه في التقدير: مررت برجل حسن وجهه، و(حسن) في هذه مضافٌ إلى ضمير (زيد)؛ فكأنّه قد أُضيف

(٨٠) في: المقاصد الشافية ٢/٥٥٢، ٥٥٣.

(٨١) في: شرح الجزوليّة (رسالة) ٢/٣٠٠ - ٣٠٢. وممّن نقل رأي الدبّاج ههنا تصريحاً: أبو حيان - تلميذ الأبتديّ - في مصنّفاته الثلاثة: منهج السالك ٣٥٣، والتذليل والتكميل ٩/١١، وارتشاف الضرب ٢٣٤٧ من دون نسبة إلى شيخه، وابن عقيل في: المساعد ٢/٢١٢. وممّن نقله من دون نسبة: ناظر الجيش في: تمهيد القواعد ٢٧٧٥.

(حسن) إلى (زيد)، والغرض بصفة المعرفة إزالة الاشتراك منها، وما أُضيف إلى (زيد) بمنزلة، وهو في نفسه مشترك، فكذلك ما أُضيف إليه لا يزيل الاشتراك منه، فقد صار قولك: (مررت بزبد حسن الوجه) بمنزلة (مررت بزبد حسن وجه)، وهذا لا يُقال فذلك لا يُقال. فأما قولك: (مررت بالرجل كلّ الرجل)، و(بالحائط نفس الحائط) فإنّما الاسم الثاني اسم جنس، كأنّه قال: الجامع لخصال الرجال، والواقع عليه اسم الحيطان بالحقيقة، ويدلّك على ذلك أنّه يقبح أن تقول: (مررت بزبد كلّ الرجل)؛ لأنّ (كلّ الرجل) تعريفه تعريف الجنس، فلا يجري إلا على اسم جنس.

وقال شيخنا أبو الحسن الدبّاج: «يجوز أن تكون الإضافة من رفع»، ونقل ذلك عن أشياخه. وقال: «الأصل: (مررت برجل حسن وجهه)، ثمّ نقلنا الضمير إلى (حسن)، فيبقى (الوجه) مهملاً، فإنّما يُنصب على التشبيه، ثمّ يُضاف بعد ذلك من نصب، وإنّما يُضاف أولاً لا من نصب». واستدلّ بأنّ الإضافة في الباب أكثر؛ فلا ينبغي أن يلتزم أنّها فرع للنصب، وهو الأصل، بل يكون أصلاً أوّلياً. فقيل له: فلأيّ شيء لم يتعرّف؛ إذ ليست الإضافة من نصب؟ فقال: «لأنّ (الوجه) فاعلٌ على نيّة الانفصال، وإذا لم يتعرّف على حالٍ من الأحوال، بخلاف اسم الفاعل؛ لأنّك تقول: (ضارب زبد) فيكون معرفة؛ لأنّ المفعول فضلة؛ فيكون منصوباً أو مجروراً فضلةً، فيتعرّف به الأوّل، ولا يخرج عن كونه مفعولاً من جهة الفضليّة، وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يكون أبداً إلا عمدة، فالمضاف إليه أبداً في نيّة الانفصال، ولا يجوز أن يتعرّف به

الأول؛ لأنه يخرج عن حقيقته من العمديّة؛ فهذا يتعرّف بالمفعول؛ لأنه ليس فيه إخراج للمفعول عن وضعه، ولا يتعرّف هذا؛ لأنه فيه إخراج العمدة عن وضعها وأصلها، وتصييرها فضلةً، وتفسّر قول سيبويه في (مررت بالرجل الحسن الوجه): (فالجّر في هذا الباب من وجهين)^(٨٢) على هذا. ويقول^(٨٣): «معناه من النصب، والرفع».

«ولم يرتض الأبنديّ كلام شيخه الدبّاج؛ فعقب قائلاً^(٨٤)» وهذا ليس بجيد؛ إذ لا بدّ لهذه الإضافة من أصل أضيفت منه: فإن كانت مضافة من رفع فقد زعم أنّ الشيء يُضاف إلى نفسه^(٨٥)، وإن زعم أنّها أضيفت من لفظ مهمل؛ لأنك نقلت الضمير، فبقي مهملًا، فهذا إذا التزمه يُقال له: فلم لا يتعرّف وهي إضافة أوليّة على طريقة الإضافات؟ أعني إضافة لفظ مفردٍ لآخر مثله، فما الذي منع من تعريفها؟ فهذا فاسدٌ، ولا ينزل عليه لفظ سيبويه في قوله: (فالجّر في هذا الباب على وجهين)».

(٨٢) الكتاب ٢٠١/١ وفيه: «فإنما أدخلت الألف واللام في (الحسن)، ثمّ أعملته، كما قال: (الضاربُ زيداً). وعلى هذا الوجه تقول: (هو الحسنُ الوجه)، وهي عربيّةٌ جيّدةٌ. قال الشاعر:

فما قومي بثعلبة بن سعدٍ

ولا بفزارة الشُّعر الرُّقابا

وقد يجوز في هذا أن تقول: (هو الحسنُ الوجه) على قوله: (هو الضاربُ الرُّجل)، فالجّر في هذا الباب من وجهين. وانظر: شرح الكتاب للسيرا في ٢/٦١-٦٣. (٨٣) يعني الدبّاج شيخ الأبنديّ. (٨٤) في: شرح الجزوليّة (رسالة) ٢/٣٠٢. (٨٥) نقل ناظرُ الجيش في: تمهيد القواعد ٢٧٧٥ كلام الأبنديّ ههنا، وردّ عليه.

أقول: اختلف متأخرو النحويين في أصل إضافة الصفة المشبّهة في المثال المذكور على ثلاثة أقوال: أولها: أنّ منشأ الإضافة هذه الرفع. وممن ذهب هذا المذهب: السهيلي^(٨٦) (٥٨١هـ)؛ إذ قال: «قولهم: (مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه)، والأصل: (حسنُ أبوه) بالرفع»^(٨٦)، وابن مالك^(٨٧) (٦٧٢هـ).

ثانيها: أنّ منشأها النصب لا الرفع؛ إذ الأصل في قولنا: (حسنُ الوجه): (حسنُ الوجهة). وإلى هذا ذهب: ابنُ السّيد^(٨٨) (٥٢١هـ)، وأبو عليّ الشّلوّين^(٨٩) (٦٤٥هـ)، وأكثر أصحابه^(٩٠).

ثالثها: أنّ كلّاً من الرفع، والنصب ممكنٌ. وهذا ما رآه كلُّ من: ابن هشام الخضراوي^(٩١) (٦٤٦هـ)، وصاحبنا الدبّاج - كما بان من كلام الأبنديّ -.

(٨٦) نتائج الفكر ١٥٨، يُنظر رأيه في: منهج السالك ٣٥٣، والتذييل والتكميل ٨/١١، والارتشاف ٢٣٤٧، والمساعد ٢/٢١٢.

(٨٧) في: التسهيل ١٣٩، وشرحه له ٨٩/٣. يُنظر: منهج السالك ٣٥٢، والتذييل والتكميل ٨/١١، وتمهيد القواعد ٢٧٧٦.

(٨٨) ما وقفت على رأيه فيما بين يديّ من مصنّفاته، وهو في: منهج السالك ٣٥٣، والتذييل والتكميل ٨/١١، وارتشاف الضرب ٢٣٤٧، والمساعد ٢/٢١٢.

(٨٩) في: شرحه الكبير على المقدّمة الجزوليّة ٨٨٥، وأمثلة الجزوليّة ٣٦٦. وانظر رأيه في: منهج السالك ٣٥٣، والتذييل والتكميل ٨/١١، والارتشاف ٢٣٤٧، والمساعد ٢/٢١٢.

(٩٠) كتلميذه ابن عصفور مثلاً في: شرح الجمل ١/٥٦٧. قال ناظرُ الجيش (٧٧٦هـ): «والذي تقتضيه الصناعة أن تكون الإضافة من نصب. قال ابن عصفور: (وهو مذهب سيبويه)». تمهيد القواعد ٢٧٧٦.

(٩١) محمّد بن يحيى بن هشام، أبو عبد الله، يُعرف بابن البردعيّ. من أهل الجزيرة الخضراء. أخذ العربيّة عن ابن خروف، والرّنديّ. مات بتونس سنة (٦٤٦هـ). ترجمته عند تلميذه ابن الأبار في: التكملة لكتاب الصلة ٢/٣٦٥، وإشارة التعيين ٣٤١. ورأيه في: التذييل والتكميل ٩/١١، والارتشاف ٢٣٤٧، والمساعد ٢/٢١٢.

ولا بدّ من الإشارة بعد عرض أقوالهم المختلفة في أصل هذه الإضافة إلى أنّه «لا يترتب على هذا الخلاف حكم»^(٩٢).

وقد فصل الأَبْدِيّ فيما نقلنا عنه في دليل شيخه على ما ذهب إليه، وعلى الرغم من عدم تجويده له، ورفضه تخريج قول سيبويّه من أنّ «الجرّ في هذا الباب على وجهين» على ما خرّجه شيخه لكنني أنساق مع قول الدبّاج، وتفسيره قوله سيبويّه؛ مستنداً إلى رأي أبي حيّان (٧٤٥هـ) -تلميذ الأَبْدِيّ- الذي توصل إليه بعد مناقشته الآراء في المسألة، ورأي الدبّاج تحديداً -ما له، وما عليه- باستفاضة -ما رأيتها عند غيره- إذ قال^(٩٣): «وقد تقدّم قول أبي الحسن الدبّاج. وعلى قوله خرّج قول سيبويّه. فالجرّ في هذا الباب على وجهين، يعني أنّه جرّ من رفع، وجرّ من نصب». والله أعلم.

خلافهم في المتلقّى عن العجم علماً هل يكون في كلامهم علماً، فيمنع من الصرف؟ وهذا هو الموضوع الثالث المنقول فيه رأي للدبّاج، الذي وقفت عليه فيما بين يديّ من مصنّفات نحويّة، وفيه يرى أنّ المتلقّى عن العجم علماً يكون في كلامهم علماً، وينتقل إلى كلامنا علماً، وقد نقله عنه تلميذه الأَبْدِيّ أيضاً، وعنه نقل النحويّون الخالفون له^(٩٤).

(٩٢) تمهيد القواعد ٢٧٧٦.

(٩٣) في: منهج السالك ٣٥٤. وانظر خلافهم في تخريج قول سيبويّه في: التذيل والتكميل ١١/١٠.

(٩٤) وأولهم: تلميذه أبو حيّان في: الارتشاف ٨٧٥، وعنه: تلميذه ابن عقيل في: المساعد ١٨/٣، والأزهريّ في: موصل النبيل (رسالة) ١٤١١، والسيوطيّ في: همع الهوامع ١٠٣/١، ١٠٤.

قال الأَبْدِيّ^(٩٥) شارحاً قول أبي موسى الجُزُوليّ^(٩٦) (٦٠٧هـ): «العُجْمَة تأثيرها بشرط كون الاسم على وزن في العربيّة له تأثيرٌ في منع الصرف»: «مثاله: (بَقْم) ^(٩٧) إذا سُمِّي به؛ لأنّ موازنه من العربيّة: (حَضَم) ^(٩٨)، و(بَدَّر) ^(٩٩) علّمين، وهما لا ينصرفان؛ لوزن الفعل، والتعريف»، ثمّ تابع شارحاً: «وقوله -يعني الجُزُوليّ-: «أو تلقّيه من العجم علماً زائداً على ثلاثة أحرف»^(١٠٠) مثاله: (إبراهيم، وإسحاق)، ونحوهما. وفي قوله: «أو تلقّيه من العجم علماً» إشكالٌ، وقد تقدّم بيانه، وأنّه^(١٠١) يعني دخوله إلى كلام العرب في

(٩٥) في: شرح الجزوليّة (رسالة) ٣/٢٦٧، ٢٦٨. وقد نقل الشاطبيّ في: مقاصده الشافية ٥/٦٤١، ٦٤٢ نقاش الأَبْدِيّ شيخه الدبّاج منسوباً.

(٩٦) في: المقدّمة الجُزُوليّة ٢٠٩.

(٩٧) قال ابن دريد: «فأما (البَقْم) ففارسيّ معرّب. وقد تكلمت به العرب؛ قال الرازي:

يَجِيْشُ مِنْ بَيْنِ تَرَاقِيَةِ دُمُهُ

كَمِرْجَلِ الصَّبَاغِ جَاشَ بَقْمُهُ». جمهرة اللغة ٣٧٢. وانظر: ١١٦٧. وزاد الجواليقي: «وهو صبغُ أحمُر». المعرّب ١٠٧. أمّا ابن خالويه فجعلها عربيّة. يُنظر: ليس في كلام العرب ٢٨٩، ٢٩٠.

(٩٨) في: الجمهرة ١١٦٦: «لقبُ العنبر بن عمرو بن تميم»، وفي: تهذيب اللغة ٧/١١٩ عن الفرّاء: «حَضَم: ماءٌ لبني تميم»، وفي: ليس في كلام العرب ٢٩٠: «حَضَم: قبيلة».

(٩٩) في: الجمهرة ٣٠٣: «موضِعٌ معروفٌ». وانظر: ١١٦٦، وفي: تهذيب اللغة ١٤/٤٢٨: «اسم ماءٍ بعينه». والذي في كلام العرب على وزن (فَعَل) اسماً، وصفةٌ قليلٌ، ومنه: (عَثْر - اسم موضع -، وشَلْم - اسم بيت المقدس -، وشَمْر، وحوْد - اسمان لفرسين -، وتَوَج - اسم مدينة -). انظر: جمهرة اللغة ١١٦٦، ١١٦٧، وليس في كلام العرب ٢٨٩، ٢٩٠، والمعرّب ١٠٨، ١٠٩.

(١٠٠) المقدّمة الجُزُوليّة ٢٠٩.

(١٠١) في: شرح الجزوليّة (رسالة) ٣/٢٧٦: «وإنّه». والصواب ما أثبتُّ.

أول أحواله علماً، ولا تبال بما كان في كلام العجم،
أعلماً أم غير علم؟

وسألت شيخنا أبا الحسن الدبّاج - رحمه الله - عن
قول أبي موسى: «أو تلقّيه علماً من العجم» فقال
لي: «هذا إنّما معناه أن يُتلقّى من العجم علماً،
بمعنى أن يكون في كلام العجم علماً، فانتقل إلى
كلام العرب علماً، وكذا وجد كلّ ما جاء من ذلك
ممنوع الصرف». فعرضت عليه ما قدّمناه لك،
وقلت له: إنّ الأستاذ أبا علي^(١٠٢) كان يعتقد^(١٠٣)!
فقال لي: «هذا المذهب لم أره لأحدٍ إلا ما قلت لي
عن الأستاذ أبي علي»، فقلت له: وأيّ أثر لاشتراط
العلمية في كلام العجم؟ فلم يحضر له فيه جوابٌ
إلا موافقة السماع، فعلى مفهومه يُصرف^(١٠٤)
(قالون)، ونحوه. وتمسك - رحمه الله - بلفظ
سببويه، حيث قال في: (إبراهيم، وإسماعيل،
ونحوهما^(١٠٥)): «لأنّها لم تقع في كلامهم إلا
معرفةً، على حدّ ما كانت في كلام العجم»^(١٠٦) مع
أنّ هذا الكلام يحتمل التأويل.

أقول: ظهر من كلام أبي الحسن الأبيدي أنّ
العلمية في كلام العجم، هي التي كانت في كلام العرب
والمعنى الذي يعنيه الشلّوبين، أستاذ الأبيدي الآخر في إشيلية.
(١٠٢) أي: يرى عدم المبالاة بما كان عليه أصل العلم في
لغة العجم. قال: «... (قالون) بلسانهم بمعنى (جيد)،
ولم تتلقه العرب منهم بهذا المعنى، وإنّما استعملته
علماً، فحكمه منع الصرف». شرح المقدمة الجزولية الكبير
٩٧٩. يُنظر: التوطئة ٣٠٢. وكان الأبيدي قد عرض لرأي
الشلّوبين - شيخه الثاني - في: شرح الجزولية (رسالة)
٢٦٤/٣.

(١٠٤) في: شرح الجزولية: «بصرف». وهو تصحيف.
(١٠٥) كـ (إسحاق، ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون،
وفرعون).

(١٠٦) الكتاب ٣/٢٣٥. يُنظر: المقتضب ٣/٣٢٥، وما
ينصرف وما لا ينصرف ٤٥.

المسألة خلافية، واختلاف النحويين فيها متأخراً
- على ما رأيت -، وهم فيه فريقان:

فأمّا الأول فلم يشترط العلمية في العلم الأعجمي
قبل نقله إلى العربية، ليُمنع من الصرف، ومن
أبرز من مثل هذا الفريق: أبو علي الشلّوبين^(١٠٧) (٦٤٥هـ)، وأصحابه، ومنهم تلاميذه
الثلاثة: ابن عصفور^(١٠٨) (٦٦٩هـ)، وابن مالك
في تسهيله^(١٠٩)، والأبيدي - على ما ظهر من نقله
المذكور -، والرضي^(١١٠) (٦٨٦هـ).

وأما الفريق الثاني فجعل كون العلم الأعجمي
علماً في لسان العجم، قبل نقله إلى العربية شرطاً؛
لمنعه من الصرف، ومن أبرز من مثله: أبو موسى
الجزولي - كما بان معنا^(١١١) -، وصاحبنا أبو
الحسن الدبّاج، وابن الحاجب^(١١٢) (٦٤٦هـ)،
وابن مالك في ألفيته^(١١٣)، والأزهري^(١١٤) (٩٠٥هـ).

(١٠٧) رأيه في: ارتشاف الضرب ٨٧٥، والمقاصد الشافية
٦٤٢/٥ حيث وافقه الشاطبي (٧٩٠هـ) بقوله: «والأولى
في النظر ما ذهب إليه الشلّوبين»، وموصل النبيل (رسالة)
١٤١١.

(١٠٨) في: مقرّبه ٢٨٦/١، وشرحه على الجمل ٢/٢٠٨.
وانظر رأيه في: موصل النبيل (رسالة) ١٤١١.

(١٠٩) ص ٢١٩. وانظر رأيه في: المقاصد الشافية
٦٤٢/٥.

(١١٠) في: شرحه على الكافية ١/١٤٢.
(١١١) يُنظر رأيه في: المقاصد الشافية ٥/٦٤١.

(١١٢) في: الإيضاح في شرح المفصل ١/١١١، ١١٢.
يُنظر: شرح الكافية ١/١٤١، ١٤٢. وممّن نقل رأيه:
الأزهري في: موصل النبيل (رسالة) ١٤١١، والسيوطي
في: همع الهوامع ١/١٠٤.

(١١٣) «لأنّه شرّط في المنع أن يكون التعريف منسوباً إلى
العجم؛ لقوله:

والعجمي الوضع والتعريف...

المقاصد الشافية ٥/٦٤١. يُنظر: ٥/٦٣٩. ورأي ابن
مالك هذا في: موصل النبيل (رسالة) ١٤١١.

(١١٤) في: موصل النبيل إلى نحو التسهيل (رسالة) ١٤١١.

وقد جعل أبو حيان -وتبعه تلميذه ابن عقيل (٧٦٩هـ)- رأي الفريق الأول مذهب الجمهور^(١١٥)، ولا أدري مستنده فيما حكم، على ما لاحظنا ممن قال بالرأي الآخر!

وعلى القولين المذكورين يحصل الاختلاف فيما وجد معرفة عند العرب، ولكنه منقول من الصفة عند الأعاجم نحو: (قالون)؛ إذ كانت عندهم بمعنى (جيد)، ولم يستعملوه علماً؛ فيمنع من الصرف على قول الفريق الأول، ويصرف على قول الفريق الثاني^(١١٦).

ولم أخط فيما اطّعت عليه من حجج لكل من الرأيين المذكورين على ما يجعلني أميل ميلاً مطلقاً لأحدٍ منهما من دون الآخر، ولكنني أرى اشتراط العلمية في لسان العجم وفقاً لكلام سيبويه الصريح الواضح^(١١٧) -وهو ما رآه الدباج- الأجدد بالاعتماد. والله أعلم.

باب الاشتغال، ناصب (زيد) في مثال: (أما زيدا فسقياً له):

وهنا نقل لنا تلميذ أبي الحسن الدباج الثاني، وهو ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) اعتذاراً لشيخه - ما وقفت عليه عند غير ابن أبي الربيع - عن سيبويه؛ لعدم جعله ناصب (زيد) في: (أما زيدا فسقياً له) المصدر (سقياً)، قال في معرض حديثه

(١١٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٨٧٥، والمساعد ١٨/٣، وهمع الهوامع ١/١٠٤.

(١١٦) يُنظر خلافهم في مثل (قالون) في: الارتشاف ٨٧٥، والمساعد ١٨/٣، والمقاصد الشافية ٥/٦٤٢، وموصل

النبيل (رسالة) ١٤١١، وهمع الهوامع ١/١٠٤.

(١١٧) الموثق في ثنايا المسألة.

مفصلاً^(١١٨): «مسألة: (أما زيدا فسقياً له) ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى أنّ (زيداً) منصوب بإضمار فعل^(١١٩)، وأنّ (له) متعلقٌ بمحذوف، تقديره: (له أَدْعُو)^(١٢٠). فاعترض؛ فقيل: إذا جعل (له) متعلقاً بمحذوف، فما الذي يمنع من عمل (سَقِي) في (زيد)، فقد تكلف الإضمار في هذا الباب الخارج عن القياس^(١٢١)، مع قدرته على أن ينصب (زيداً) بـ(سَقِي)؛ فانفصل الناس عن هذا بوجهين:

أحدهما: أنّ (سَقِياً) مصدرٌ، والمصدر لا يعمل فيما قبله. وهذا الانفصال لا يصح؛ ألا ترى أنّه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصح أن يعمل، فلولا أن (سَقِياً) يجوز أن يعمل في (زيد) مع تقدّمه عليه ما جاز أن يفسر، فقول هذا المنفصل: لا يجوز أن يعمل المصدر فيما قبله، ويفسر تناقض! وإنما المصدر الذي لا يصح أن يعمل: المصدر النائب مناب (أن) والفعل، وأما المصدر النائب مناب الفعل فيعمل

(١١٨) البسيط في شرح الجمل ٦٢٦.

(١١٩) الذي في باب (الأمر والنهي) من الكتاب ١/١٤٢: «واعلم أنّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي. وإنما قيل: (دعاء)؛ لأنّه استعظم أن يُقال: أمرٌ أو نهْيٌ؛ وذلك قولك: (اللهم زيدا فاغفر ذنبه) ... وتقول: (أما زيدا فجداً له)، و(أما عمراً فسقياً له)؛ لأنك لو أظهرت الذي انتصب عليه: (سَقِياً، وجداً) لنصبت: (زيداً، وعمراً)، فإضماره بمنزلة إظهاره، كما تقول: (أما زيدا فضرِباً)».

(١٢٠) وقدّر ابن هشام في: المسائل السفرية ٢٨ المحذوف بـ(أعني له)، أو (إرادتي له)، ثمّ علّق قائلاً: «ألا ترى أنّها لا تتعلّق بـ(سَقِياً)؛ لأنّ (سَقِي) يتعدّى بنفسه». وفصل القول في هذه اللام في: مغني اللبيب ٢٩٢ عند حديثه عن معنى (التبيين) من معانيها. وقدّر الدماميني^(٨٢٧هـ) في: تعليق الفرائد ١/١٠٠ المحذوف بـ(إرادتي له).

(١٢١) يعني باب المصادر الدعائية. وسيأتي حديث مقتضب عنها.

فيما قبله كما يعمل فيما بعده؛ فتقول: (ضرباً زيداً)، و(زيداً ضرباً)؛ لأنّه نابٍ منابٍ (اضرب)، فكما تقول: (اضرب زيداً)، و(زيداً اضرب) يجوز: (ضرباً زيداً)، و(زيداً ضرباً)... فقد صحَّ أنّ هذا الانفصالَ ليس بشيءٍ.

الانفصالُ الثاني: أنّ (سَقِيّاً) من قولك: (سَقِيّاً له) نائبُ منابِ الفعلِ المتعدّي للمفعول، فـ(سَقِيّاً) نائبُ منابِ (سَقاه الله)^(١٢١)، فلَمَّا أُنبِت (سَقِيّاً) منابِ (سَقاه الله) انبهمَ المفعول؛ فُفسِّر بقولك: (له)؛ فوجب أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ تقديره: (له أدعو)، والدليل على ذلك أنه لو كان (سَقِيّاً) نائباً عنِ الفعلِ، مجرّداً عنِ المفعول لقلت: (زيداً سَقِيه)، ولم تحتجِ إلى لزومِ حرفِ الجرِّ، كما تقول: (ضرباً زيداً، وسقياً عمراً)، أي: اسقِ عمراً، فالتزامُ العربِ حرفَ الجرِّ هنا دليلٌ على صحّة ما ذكرته.

فإذا تبين لك أنّ (سَقِيّاً) من قولك: (سَقِيّاً له) نائبُ منابِ (سَقاه الله) فقد صار (أمّا زيداً فسَقِيّاً له) بمنزلة: (أمّا زيداً فسقاه الله). ولو قلتَ هذا لم يجز أن يكون (زيداً) منصوباً بالفعل؛ لأنّ الفعل قد وصل إلى الضمير؛ فلا يصل إلى غيره، وبهذا كان الأستاذ أبو عليّ ينفصل عن هذا الموضع^(١٢٢)، وسمعتُ الأستاذ أبا الحسنِ الدبّاجَ ينفصل به أيضاً. وهو عندي صحيحٌ، وليس في هذا الموضع انفصالٌ غيره. والله أعلم.

أقول: (سَقِيّاً) مصدرٌ موضوعٌ موضع فعلٍ

(١٢٢) نصّ على هذا سيبويه في: الكتاب ٨/٣. يُنظر: الأصول في النحو ١/١٦٦، ١٦٧. (١٢٣) هو الشلّوبين شيخُ ابن أبي الربيع في إشبيلية. وما وقفتُ على رأيه في: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، ولا في: حواشي المفصل له.

الدعاء، عاملُه محذوفٌ وجوباً، ومثله: (رعياً، وتعساً، وسحقاً، وبؤساً...) والحديث عن المصادرِ الدعائيّة كثيرٌ في كتبهم، ولكنني لم أقف -فيما اطّلعْتُ عليه، وفهمته- على مَنْ صرّح، أو ألمح إلى العاملِ في (زيد) في مثالنا المذكور خلا: الأخفش (٢١٥هـ) فيما نقل عنه ابنُ السراج (٣١٦هـ) بقوله: «كلّ مصدرٍ قام مقامَ الفعلِ ففيه ضميرُ فاعلٍ، وذلك إذا قلت: (سَقِيّاً لزيد)، وإنّما تريد: (سقى الله زيداً)، ولو قلت: (سَقِيّاً لله زيداً) كان جيّداً؛ لأنك قد جئتَ بما يقوم مقامَ الفعلِ»^(١٢٥)، وابن يعيش (٦٤٣هـ) الذي علّق على (أمّا عمراً فسَقِيّاً له) بقوله: «ولو كانَ الدعاءُ بغيرِ فعلٍ، ولا في تقديرِ فعلٍ لم يُنصبِ الاسمُ الأوّل»^(١٢٦)، وابن هشام (٧٦١هـ) في موضعين من (مغني اللبيب) قال في أوّلهما^(١٢٧): «... لا يجوز في (زيد سَقِيّاً له) أن يُنصبَ (زيداً) بعاملٍ محذوفٍ على شريطةِ التفسير»، وقال في ثانيهما في معرضِ حديثه عن الآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾ [محمّد، الآية ٨]: «(الذين): مبتدأ، و(تعساً): مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبر. ولا يكون (الذين) منصوباً بمحذوفٍ يفسّره (تعساً)، كما تقول: (زيداً ضرباً إيّاه)، وكذا لا يجوز: (زيداً جدّعا له)، ولا (عمراً سَقِيّاً له)، خلافاً لجماعةٍ، منهم أبو حيّان^(١٢٨)؛ لأنّ الام متعلّقةٌ بمحذوفٍ، لا بالمصدر؛

(١٢٤) يُنظر فيها: الكتاب ١/٣٣٠، وشرح التسهيل ٢/١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ٣/٣٢١، واللمحة في شرح اللّحة ٣٥١، والتذييل والتكميل ٧/١٨٨-١٩١، والمقاصد الشافية ٣/٢٤٢.

(١٢٥) الأصول في النحو ١/١٦٦.

(١٢٦) شرح المفصل ٢/٣٨.

(١٢٧) مغني اللبيب ٢٩٢.

(١٢٨) القائل في: الارتشاف ٢١٦٧: «فأمّا (أمّا زيداً جدّعا له) فمما يُفسّر»، وفي: البحر المحيط ٨/١٠٧: «ويجوز أن يكون (الذين) منصوباً على إضمار فعلٍ يفسّره قوله: (فتعساً لهم) كما تقول: (زيداً جدّعا له)».

لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة»^(١٢٩)، والشاطبي (٧٩٠هـ) الذي قال عند حديثه عن المصدر الذي معناه معنى الأمر: «ويدخل تحته ما كان في معنى الأمر، وذلك الدعاء، نحو: (سَقِيًا، ورعيًا، وجدعًا...) تقول: (سَقِيًا لزيد)، أي سقاه الله سَقِيًا، و(رعيًا) بمعنى رعاه الله، وكأنَّ هذا النوع مختصُّ بما كان متعدّيًا من الأفعال، فإذا قلت: (سيرًا) بمعنى سر سيرًا، أو معنى سرتُ سيرًا إذا أريد به الدعاء، فلا يلزم إضمار الفعل، بل يجوز أن تظهره، بخلاف: (ضربًا زيدًا)، و(سَقِيًا لزيد)، وأشباههما؛ فإنك لا تقول: (اضربْ ضربًا زيدًا)، ولا (سقى الله زيدًا سَقِيًا له)»^(١٣٠).

ولا خلاف -على ما رأيت- بين النحويين الذين نقلت عنهم آنفًا في أنَّ الناصب (زيدًا) هو فعلٌ مضمَّر، إلا ما ذكره ابن هشام. ولكن لمَّ لمَّ يجعله سيبويه المصدرَ (سَقِيًا)؟ وهذا جوهر مسألتنا المناقشة؛ فذكروا له اعتذارين (انفصاليين)، وأرى أنَّ الاعتذارَ الثاني الذي نقل عن صاحبنا الدبَّاج وغيره^(١٣١) هو الأولى؛ لأنَّ الفعلَ الذي ينوب عنه المصدرُ الدعائيُّ (سَقِيًا) متعدِّ، وبأخذه مفعوله (الهاء) في قولنا: (سقاه الله) تمَّ معناه، فلا يحتاج غيره؛ فلزم نصب (زيد) بفعلٍ آخر مضمَّر. والله أعلم.

باب جمع التكسير، نَظْمُ جُمُوعِ القَلَّةِ:

ومن آراء أبي الحسنِ الدبَّاج -التي لم تُنقل عن تلاميذه في ما طُبِعَ لهم- نَظْمُ ذَيْلٍ به بيتًا لجموع الربيع. (١٢٩) مغني اللبيب ٦٥٧. يُنظر: ٢٩٢، ٧٠٤. (١٣٠) المقاصد الشافية ٢/٢٤٢. (١٣١) كمعاصره أبي عليِّ الشَّلُوبِيْن، وتلميذه ابن أبي الربيع.

القَلَّة من التكسير لبعضِ النحويِّين المتقدِّمين، وأوَّل مَنْ نقل هذا الذيل عن صاحبنا -فيما رأيت- لم يكن نحويًا بل مترجمًا هو تاجُ الدِّين اليماني (٧٤٣هـ) في مصنِّفه (إشارة التعيين في تراجم النِّحاة واللُّغويِّين)، قال مختصِّمًا ترجمته للدبَّاج^(١٣٢): «وزاد على البيت المعروف:

بأفْعَلٍ، وبأفْعَالٍ، وأفْعَلَةٌ

وفِعْلَةٌ، يُعْرَفُ الأَدْنَى مِنَ العَدَدِ

بيتًا آخر هو:

وسالمًا^(١٣٣) الجمع أيضًا داخلٌ معها

في ذلك الحكم^(١٣٤)، فاحفظها، ولا تزد. هذا نصُّ اليماني. ولابدَّ من مقدِّمة يسيرة؛ للولوج إلى لبِّ مسألتنا هذه؛ فأقول: لجمع القَلَّة -العشرة فما دونها- من المكسَّر أربعة أمثلة هي: (أفْعَلُ)، نحو: (أكلْبِ، وأفْلِسِ)، و(أفْعَالُ)، نحو: (أجمالٍ، وأجبالٍ)، و(أفْعَلَةٌ)، نحو: (أرغفةٍ، وأزمنيةٍ)، و(فِعْلَةٌ)، نحو: (صِبيَّةٍ، وفِتيةٍ)، وما عداها فجمع كثرة^(١٣٥). واستدلُّوا على اختصاص

(١٣٢) إشارة التعيين ٢١٢. وممَّن نقل نَظْمَ الدبَّاج هذا: ابن عقيل في: المساعد ٣/٣٩٤ حيث نصَّ على قراءته إيَّاه على شيخه أبي حيَّان عن شيخه ابن أبي الأحوص (٦٧٩هـ) عن شيخه الدبَّاج، والفيروزآبادي في: البلغة في تراجم أئمَّة النحو واللُّغة ٢٠٤، والسيوطي في: الأشباه والنظائر ٢/٣٠٦، ٣٠٧، والشهاب الخفاجي في حاشيته ٢/٢١ حيث حُرِّفَ (ابن الدبَّاج) إلى (ابن الرباج)، والبغدادي في: خزنة الأدب ٨/١٠٦.

(١٣٣) في: المساعد، والأشباه والنظائر، وحاشية الشهاب الخفاجي، والخزانة: «وسالمٌ». (١٣٤) في: حاشية الشهاب: «وذلك». وفي: الخزانة: «فهذه الخمس».

(١٣٥) يُنظر فيما سبق من تقديم: الكتاب ٣/٥٦٧، ٥٦٨، ٥٧٠، والجمل ٣٧٠، ٣٧٢، والمفصل ١٨٩، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٢٤.

الأمثلة الأربعة المذكورة بالقلّة «بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع، إن وُجدت»^(١٣٦).

وأما فيما يتعلّق بجمعي التصحيح (للمذكّر، والمؤنث) فقد جعلهما بعض النحويّين مختصّين بالقلّة فحسب، ومنهم: الزمخشريّ^(١٣٧) (٥٣٨هـ)، وابن الحاجب^(١٣٨)، وحجّتهم في ذلك أنّ هذين الجمعَيْن «على منهاج التثنية، والتثنية قليل؛ فكانا مثله»^(١٣٩).

أما إمامهم سيبويه فعلى الرغم من تصريحه بأنّ الجمع بالألف والتاء للقلّة؛ بقوله^(١٤٠): «وأما ما كان على (فَعَلَةٍ) فإنّك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك: (قَصْعَةٌ وَقَصَعَاتٌ)، و(صَحْفَةٌ وَصَحَفَاتٌ) ... فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على (فعال)، وذلك (قَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ)»، لكنّه عقب قائلاً: «وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير. وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت^(١٤١): [من الطويل] لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغَرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

فلم يُرد أدنى العدد^(١٤٢). وإلى مذهب سيبويه

(١٣٦) شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٧، ٣٩٨.

(١٣٧) في: المفصل ١٨٩.

(١٣٨) في: شرحه على كافيته ٨٢٤.

(١٣٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥.

(١٤٠) في: الكتاب ٣/٥٧٨.

(١٤١) والبيت في: ديوانه ٣٥.

(١٤٢) قَالَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ: «الشاهد فيه وضع (الجفّنات) -وهي لما قلّ من العدد في الأصل؛ لجريها في السلامة مجرى التثنية- موضع (الجفان) التي هي للكثير» تحصيل عين الذهب ٥٣٥. وانظر: خزّانة الأدب ٨/١٠٧. وقال في نكته على الكتاب ٣/١١٢: «أراد (الجفّنات)

ذهب الزجّاج (٣١١هـ) بقوله في الآية الكريمة: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة، الآية ٢٠٣]: «(معدودات) يُستعمل كثيراً في اللّغة للشّيء القليل، وكلُّ عددٍ قلٌّ أو كثرٌ فهو معدودٌ، ولكنّ (معدودات) أدلُّ على القلّة؛ لأنّ كلّ قليلٍ يُجمع بالألف والتاء، نحو: (دُرِيهَمَاتٍ، وجماعات). وقد يجوز -وهو حسنٌ كثيرٌ- أن تقع الألف والتاء للكثير»^(١٤٣). وكذلك ذهب ابن جنّي (٣٩٢هـ) بقوله^(١٤٤): «الألف والتاء موضوعتان للقلّة... غير أنّه قد جاء لفظ الصّحّة، والمعنى الكثرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب، الآية ٣٥]، والغرض في جميعه الكثرة، لا ما هو لما بين الثلاثة إلى العشرة».

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه يُفهم من قول الرضيّ لدن تفصيله في جموع القلّة: «وجمعا السلامة عندهم منها أيضاً»^(١٤٥)، ومن قول الشاطبي: «... هما عند سيبويه والمحقّقين جمعا قلّة في أصل الوضع»^(١٤٦) أنّ دلالة جمعي التصحيح على القلّة هو مذهب الجمهور. والله أعلم.

والذي يظهر لي من البيت الذي نظمه أبو الحسن الدبّاج أنّه جعل الجمع الصحيح دالّاً على القلّة فحسب؛ مستدلاً بالشبه مع التثنية في

الكثير؛ لأنّ جمع السلامة يصلح للقليل والكثير، ولا يجوز

أن يُفتخر بالشّيء القليل».

(١٤٣) معاني القرآن للزجّاج ١/٢٧٥.

(١٤٤) في: المحتسب ١/١٨٧.

(١٤٥) شرح الكافية ٣/٣٩٧.

(١٤٦) المقاصد الشافية ٧/١٢.

سلامة واحد كلٌّ منهما، وهذا «ليس بشيء؛ إذ مشابهة شيءٍ لشيءٍ لفظاً لا تقتضي مشابهته له معنى أيضاً»^(١٤٧)، أضف إلى ذلك كثرة ورود هذا الجمع دالاً على الكثرة في أفصح الكلام، كتاب الله عزّ وجلّ - كما في الآياتِ الثلاثِ السابقة-، فأراني أنحو منحى ابن خروف (٦٠٩هـ)، والرضي (٦٨٨هـ) - في فهمهما عن سيبويه- في أنّ جمعي السلامة مشتركان بين القلّة والكثرة؛ يصلحان لهما؛ فهما لمطلق الجمع^(١٤٨). والله أعلم.

تعلّق حرفي جرٍّ بعاملٍ واحدٍ:

ونتابع مع آراء أبي الحسن الدبّاج التي لم تُنقل عن تلاميذه، ففي هذه المسألة نقل لنا أبو حيّان الأندلسي رأياً للدبّاج -شيخ شيوخه- عن متعلّق حرفي الجرّ في قول سيبويه^(١٤٩): «هذا بابٌ من اسمِ الفاعلِ الذي جرى مجرى الفعلِ المضارعِ في المفعولِ في المعنى، فإذا أردتَ فيه من المعنى ما أردتَ في (يَفْعَلُ) كان نكرةً منوناً؛ وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً)، فمعناه وعمله مثلُ: (هذا يضربُ زيداً غداً)». قال أبو حيّان^(١٥٠): «وذكر عن الأستاذ أبي الحسن الدبّاج -رحمه الله- ما معناه: أنّ الممنوع من تعلّق حرفي جرٍّ بفعلٍ واحدٍ إنّما هو إذا كانا لمعنى واحدٍ، فإن أدّى أحدهما ما لا يؤدّيه الآخر من المعنى لم يمتنع

ذلك، كما في الحرفين المختلفين، نحو قول امرئ القيس^(١٥١): [من الطويل]

وما ذرقتَ عيناكِ إلّا لتقدحي

بسهميكِ في أعشارِ قلبٍ مُقتلٍ

فالباء لمعنى، و(في) لآخر، وقد تعلّقا بفعلٍ واحدٍ، وكذلك قولهم: (خرجتُ من الدارِ إلى السوقِ)، (من)، و(إلى) قد تعلّقا بفعلٍ واحدٍ. قال [الدبّاج]: «وكذلك قياس هذا، فإن كانا بمعنى واحدٍ لم يصحّ تعلُّقهما بفعلٍ واحدٍ، كما تقدّم في قول س، فجعل قوله هنا: (في المفعولِ في المعنى) من قبيل ما وقع في بيت امرئ القيس من حيث إنّهما قد أتيا لمعنيين مختلفين». ويظهر من هذا أنّ الأستاذ أبا الحسن إنّما يمتنع عنده من هذا القبيل: (جلستُ في الدارِ فيها)، و(خرجتُ إلى السوقِ إليها) إذا لم تجعل الثاني توكيداً. فهذا وما في ميزانه هو الذي عني بالمنع في قولهم: إنّ العاملَ الواحدَ لا يقتضي ظرفي مكانٍ، ولا ظرفي زمانٍ، ولا مصدرين، ولا غير ذلك، ولا يقتضي ممّا يطلبه إلّا واحداً، إلّا أن تعطف أحدهما على الآخر، أو تقصد به التأكيد، فلا كلام في هذا.»

ثمّ عقّب أبو حيّان على الدبّاج راداً بقوله^(١٥٢): «وما أرى الذي جوزه إلّا من الممتنع؛ لأنّ حرفَ الجرّ فيهما واحدٌ^(١٥٣)، وهو (في) التي للوعاء^(١٥٤)، وإنّما

(١٥٠) في: تذكرة النحاة ٢٦٠، ٢٦١. ولم أقف على نحويّ آخر غير أبي حيّان نقل رأيي الدبّاج الآتي.
(١٥١) في: ديوانه ١٩٦ (ط. مركز زايد). وروايته: (لتضربي). تقدحي: تخزقي، والأعشار: القطع.
(١٥٢) في: تذكرة النحاة ١٦٢.

(١٥٣) يعني في عبارة سيبويه: «في المفعولِ في المعنى».
(١٥٤) لحرفِ الجرّ (في) معانٍ كثيرة على ما ذكر أصحاب كتبِ الحروف والأدوات من لدن الزجاجي (في حروف المعاني) ١٢، ٨٢-٨٤، إلى ابن هشام (في مغني اللبيب) ٢٢٣-٢٢٦، إلّا أنّ لها عند سيبويه معنىً وحيداً يرجع إليه غيره، وضح بقوله: «وأما (في) فهي للوعاء. تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمّه، وكذلك: هو

(١٤٧) شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٧.

(١٤٨) يُنظر: شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٧ حيث نقل رأيي ابن خروف، الذي ما وقفت عليه فيما بين يدي من مصنّفاته، وشرح الجزوليّة للأبّذي (رسالة) ٥/٢٤٨، ٢٤٩، والمقاصد الشافية ٧/١٣، والخزانة ٨/١٠٦ وما بعدها.

(١٤٩) في: الكتاب ١/١٦٤.

اختلفَ المجرور بها؛ فإنَّ (المفعول) غيرُ (المعنى)، وهذا القدر لا يزيل كونَ الفعل قد قضى ممَّا يطلبه أكثرَ من واحد. فأما:

.....

بسهميك في أعشار قلبٍ مقتلٍ

فليس ممَّا نحن بسبيله؛ فإنَّ الباءَ غيرُ (في)، ولا الباءَ ظرفيةً، فليس حرفُ الجرِّ واحداً^(١٥٥)، وإنما اختلافُ الحرفِ بمنزلةِ الظرفِ والمصدر. وكذلك (من) غير (في)^(١٥٦) [في] قولهم: (خرجتُ من الدار إلى السوق)، ومباينةُ الحرفين بما يعطيه كلُّ واحدٍ من المعنى بمنزلة تباينِ المعمولين، فهذا القول فاسدٌ^(١٥٧)، ولعلَّ الناقل عنِ الأستاذ أبي الحسن لم يضبط عنه. والله أعلم.

أقول: ما وقفتُ في شروحِ الكتابِ التي بين يديّ:(التعليقة، والسيرافي، والنكت، وتنقيح

في الغلُّ؛ لأنَّه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا». الكتاب ٤/٢٦٤.

ومعنى (الوعاء): الظرفيةُ مكانيةٌ كانت أو زمانيةً، وقد اجتمعنا في قوله عز وجل: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون* في بضع سنين﴾ [الروم الآيات ٢-٤] محققةً نحو: (نظر في الكتاب)، أو مقدرةً نحو: (سعى في الحاجة). انظر: التبصرة والتذكرة ٢٨٦، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٩/٢. وفي قصر (في) على معنى واحد هو الظرفية (الوعاء) دون غيره خلاف بينهم، نبه إليه المرادي في: الجنى الداني ٢٥٢، ٢٥٣.

(١٥٥) فات أبا حيان -والله أعلم- أن الدباج كان معممًا كلامه لدن استشهاده بالبيت، ولم يكن مخصصاً لعبارة سيبويه.

(١٥٦) كذا في المطبوع من تذكرة النحاة، وأجزم أن الصواب: «إلى».

(١٥٧) لم يضح لي وجه إفساد أبي حيان ههنا كلام أبي الحسن الدباج!!

الألباب) على من أشار إلى متعلق حرفي الجرِّ في عبارة سيبويه: «... جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى» البتة، وما مناقشة أبي حيان للمسألة -على ما أرى- إلا من باب التشعب في أدقِّ الفروع، والترفِّح النحويِّ عند المتأخِّرين.

وقبل عرضه رأيي الدباج في العبارة المذكورة عرَّض لرأي شيخ إشبيلية الآخر أبي علي الشلوبين، فقال ناقلاً عنه^(١٥٨): «... وظاهر الكلام تعدي (جرى) للمجرورين، وتعلقهما به، والفعل لا يقضي ممَّا يطلبه إلا واحداً، ظرفاً، أو مجروراً، أو مصدرًا، أو غير ذلك. وظاهر الكلام تعلق المجرورين بـ(جرى). وليس كذلك، ولكنَّ الثاني بدلٌ من الأول، والعامل في البديل مقدَّر يدلُّ عليه العامل في المبدل منه، أو يعملُّ الظاهر فيه بنيابته مناب المقدَّر؛ فخرج من ذلك عن أن يتعلَّق المجروران بعامل واحد^(١٥٩)». ثم علق أبو حيان^(١٦٠): «ولم يُسبِّبِ البديل من أيِّ قسم يكون هنا، وأرى أنه إنما يكون من بدل البداء، من الضرب الذي يكون كلُّ واحدٍ من البديل والمبدل منه مراداً، غير منويٍّ به الطرح». ولم يصرِّح أبو حيان بموقفه من كلام الشلوبين، على عكس ما صنع مع كلام الدباج؛ إذ عارضه في جزئية كون حرف الجرِّ (في) جاء لمعنيين مختلفين، حاصراً إيَّاه بمعنى واحد هو (الوعاء)، جاعلاً الاختلاف في المجرورين به، ووافقه في جزئية التعلُّق بعاملٍ

(١٥٨) تذكرة النحاة ٢٥٩، ٢٦٠.

(١٥٩) لم أقف على كلام أبي علي الشلوبين فيما بين يدي من كتبه المطبوعة، ولعلَّه في تعليقه المفقود على كتاب سيبويه. يُنظر: مقدِّمة تحقيق شرح المقدِّمة الجزولية الكبير ٤٥.

(١٦٠) في: تذكرته ٢٦٠.

واحد هو الفعل (جرى). وأجد محصور أبي حيّان هو الأولى؛ لطغيان هذا المعنى على الحرف (في) باطّراد. والله أعلم.

أوجّه إعراب (إذا) في قول زهير بن أبي سلمى: [من الطويل]

بدا لي أنني لست مُدرك ما مضى

ولا سابقاً^(١٦١) شيئاً إذا كان جائياً^(١٦٢)

وهذا هو الموضع الأخير المنقول فيه رأيي للدّباج على ما ظهر لي، نقله عنه أبو حيّان الأندلسي أيضاً، في معرض تعليقه على بيت زهير السالف؛ فقال^(١٦٣): «وجعل أبو الحسن الدّباج (إذا) شرطية، جوابها محذوف، مقدّر من جنس الأول، أي: (متى كان جائياً لم أسبقه)، والعامل شرطها الذي في موضع جزم^(١٦٤)، ولا يصح أن يعمل الجواب؛ لفساد المعنى؛ لأنّه من لفظ (سابق) الذي استحال عمله في (إذا) فيما تقدّم^(١٦٥)، ولأنّ

الوجه في أسماء الشرط أن يعمل فيها الشرط^(١٦٦)؛ ليتّم الشرط والعامل فيه؛ لأنّه جملة برأسه، ولا يفتقر إلى ما بعده، إلّا في كونه جواباً عنه خاصّة، ولو جعلته^(١٦٧) عاملاً فيه لكان افتقاره إليه أشدّ، والغرض غير ذلك^(١٦٨). وإذا صحّ أنّ الشرط هو العامل فيه فقد صحّ ذلك، وارتبط بالكلام الذي قبله. قال ابن فّتوح^(١٦٩): «وهذا حسن، وعرضته على ع^(١٧٠)، فقال: (فيه المجازاة بـ) (إذا) من غير ضرورة^(١٧١). قال أبو الحسن الدّباج: «(إذا) يُجازى بها في الشعر^(١٧٢)، وقد اضطره إصلاح المعنى إلى ذلك». وعوّل ع على القول الأوّل، واستحسنه، وأبو الحسن على هذا الآخر، وأنكر الأوّل، وقال: (إنّه غير متصوّر)^(١٧٣)».

(١٦٦) قال أبو حيّان: «ألا ترى أنّك إذا قلت: (متى تقمّ أقمّ) كان (متى) منصوباً بالفعل الذي يليه، يدلك على ذلك قولك: (أيّاً تضرب أضرب)». التذييل والتكميل ٣١٥/٧. يُنظر: تمهيد القواعد ١٩٥٠.

(١٦٧) يعني: الجواب.

(١٦٨) فالشرط والجزاء جملتان، ومَنْ جعل العامل في (إذا) الجواب صيرهما جملة واحدة. يُنظر: مغني اللبيب ١٣١.

(١٦٩) ما وقفت على ترجمة له فيما بين يديّ.

(١٧٠) رمز لأبي عليّ الشّلوبيّن درج عليه أبو حيّان.

(١٧١) وكذلك لم أقف ههنا على كلام أبي عليّ الشّلوبيّن في كتبه المطبوعة.

(١٧٢) وذلك تشبيهاً لها بـ (إن). يُنظر: الكتاب ١٣٤/١، ٦١/٣، ٦٢، والمقتضب ٥٤/٢، ٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٦٢/٣، واللباب ٥٥/٢، ٥٦. وذكر الفراء أنّ «من العرب من يجزم بـ (إذا)؛ فيقول: (إذا تقمّ أقمّ)». معاني القرآن له ١٥٨/٣. وهي لغة قليلة. يُنظر: أمالي ابن الحاجب ١٨٥. قال المرادي: «وأجاز الكوفيون الجزم بـ (إذا) مطلقاً». الجني الداني ٣٦٨. (١٧٣) ههنا ينتهي نقل أبي حيّان عن ابن فّتوح.

(١٦١) نقل أبو حيّان عن ابن خروف -بتصرف من شرحه على الجمل ٥٣٦-: «يروى بالرفع، والنصب، والخفض: فالرفع على القطع، أي: (ولا أنا سابق)، والنصب على لفظ (مدرك) عطفاً عليه، والخفض على توهم جرّ (مدرك) بالباء؛ لدخولها في خبر (ليس) كثيراً». تذكرة النحاة ٢٦٩. قال السيرافي: «الرواية الجيدة: (ولا سابقاً)» شرح الكتاب ٣٠/٥.

(١٦٢) ديوانه ٨٧ بشرح الأعلام الشنتمريّ (٤٧٦هـ).

(١٦٣) في: تذكرة النحاة ٢٧٠. ولم أقف على كلام الدّباج الآتي إلّا عند أبي حيّان في (تذكرته).

(١٦٤) وهو «إمّا خبر (كان)، أو نفس (كان) إن قلنا بدلالتها على الحدث» مغني اللبيب ١٣١.

(١٦٥) قال ابن هشام: «لا يصحّ أن يُقال: (لا أسبق شيئاً وقت مجيئه)؛ لأنّ الشيء إنّما يسبق قبل مجيئه». مغني اللبيب ١٣١. وانظر: المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية ٧٤٨.

قلت^(١٧٤): المعنى يقوِّيه، ويدلُّ عليه، وما قاله أبو الحسن أيضاً سائغٌ؛ لأنَّه شعرٌ، وقد تقدّم ابنُ خروفٍ إلى هذا القول، وقد مرَّ ذكره عنه^(١٧٥). وذكر الصَّفَّار^(١٧٦) عن ص^(١٧٧) اعتماداً ما قال به ف^(١٧٨) والدِّبَّاجُ بعد توجيه الاعتراض المتقدّم. وذكّر وجهين آخرين^(١٧٩): أحدهما: أن يكون (إذا) بدلَ احتمال، كأنه يقول: (ولا سابقاً شيئاً وقتّه)، أي: (وقت شيء). ص: «وفي هذا الوجه استعمال (إذا) اسماً، وذلك بعيدٌ». والآخر: «أن يكون (إذا) (كان) من صفة (شيء)، كأنه قال: (شيئاً يجيء)، وإذا آل إلى هذا صار إخباراً بمعلوم، وبهذا ضعفه».

ثمّ علّق أبو حيّان على الوجه الأخير من أوجه إعراب (إذا)، وعلى باقي الأوجه بقوله^(١٨٠): «وبالجمله فهذا الوجه أبعد الكلِّ. ومأخذ ف أقرب، وأبعد عن

(١٧٤) القائل أبو حيّان.

(١٧٥) قال أبو حيّان ناقلاً عن ابن خروف: «إن جعلت (إذا) شرطاً تعلّقت بالفعل المتّصل بها، والجواب محذوفٌ، يدلُّ عليه: (سابق)». «تذكرة النحاة ٢٦٩. والذي في شرح الجمل لابن خروف ٥٣٦» قوله: «(إذا) متعلّقة بـ (سابق)؛ لأنّها ظرفُ زمان». والله أعلم.

(١٧٦) قاسم بن عليّ بن محمّد، أبو القاسم، البطلَيوسيّ. صحب: الشّلوبين، وابن عصفور. له شرحٌ على كتاب سيبويه. كان حياً سنة (٦٣٠هـ). ترجمته في: الذيل والتكملة ٥/٥٤٧، وإشارة التعيين ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/٢٥٦. ولم أقف على نقله هذا.

(١٧٧) رمز لابن عصفور درج عليه أبو حيّان.

(١٧٨) رمز لابن خروف درج عليه أبو حيّان.

(١٧٩) ما وقفتُ على الأوجه الثلاثة التي نقلها الصَّفَّار عن ابن عصفور في إعراب (إذا) في البيت الشاهد فيما بين يديّ من كتب ابن عصفور المطبوعة، ولا في: المختار من شرحي ابن خروف، والصَّفَّار.

(١٨٠) في: تذكرة النحاة ٢٧٠.

التكلّف من سائرهما، ويليه عندي مأخذ ع». أقول ممهداً: تأتي (إذا) على وجهين: أحدهما: للمفاجأة؛ فتختصّ بالجمالِ الاسميّة، ولا تحتاج جواباً، ولا تقع ابتداءً. والثاني: لغير المفاجأة؛ فتختصّ بالجمالِ الفعلية، والغالب عليها أن تكون ظرفاً للمستقبل، مضمّنة معنى الشرط. وقد اجتمع وجهها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم، الآية ٢٥] وقد تخرج عن الظرفيّة، والاستقبال، ومعنى الشرط^(١٨١).

وفي الناصب لها حال مجيئها: ظرفاً، شرطيةً للماضي - كما في بيت زهير موطن مسألتنا - مذهبان^(١٨٢):

الأول: مذهبُ المحقّقين، أنّ الناصب لها شرطها؛ فتصيرُ ههنا بمعنى: (متى، وحيثما)، فهي شرطيةٌ محذوفةُ الجواب. وإلى هذا ذهب: ابنُ خروف، وتبعه تلميذه أبو الحسن الدبّاج، وتبعه تلميذه ابن عصفور - كما بان من نقل أبي حيّان عنهم -، وابنُ الحاجب^(١٨٣) (٦٤٦هـ)،

(١٨١) يُنظر في (إذا): الأزهية ٢٠٢، وشرح التسهيل ٢/٢١٠، ووصف المباني ١٤٩، والجنى الداني ٣٦٧، ومغني اللبيب ١٢٠ وما بعدها، ومنه لخصت.

(١٨٢) ينظران في: أمالي ابن الحاجب ١٣١، ١٨٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩١، والمباحث الكاملية شرح المقدّمة الجزولية (رسالة) ١/٥٦٧، وشرح الكافية للرضي ٣/١٨٩، والتذليل والتكميل ٧/٣١٥، ٣١٦، والجنى الداني ٣٦٩، ومغني اللبيب ١٣٠-١٣٣، وتمهيد القواعد ١٩٥٠-١٩٥٣.

(١٨٣) في: أماليه ١٨٧، وإيضاحه على المفصل ١/٤٩٢.

وأبو حيان نفسه^(١٨٤)، وتلميذه ابن هشام^(١٨٥)،
والعيني^(١٨٦) (٨٥٥هـ). وقد تقدّمت أدلتهم على
إعمال الشرط من دون الجواب لدن تعليل اختيار
أبي الحسن الدبّاج أنّ العامل في (إذا) في البيت
الشاهد هو الشرط.

والثاني: مذهب الأكثرين (الجمهور)، أنّه ما في
جوابها من فعل، أو شبهه. وإلى هذا ذهب: علم
الدين اللورقي^(١٨٧) (٦٦١هـ)، وابن مالك^(١٨٨)،
والمرادي^(١٨٩) (٧٤٩هـ). ودليلهم أنّ المضاف إليه
(الشرط) لا يعمل في المضاف (الأداة إذا). وردّ
عليهم ابن هشام الأنصاريّ دليلهم بجعله إيّاه
«غير وارد؛ لأنّ (إذا) عند هؤلاء غير مضافة، كما
يقوله الجميع إذا جزمتم^(١٩٠)». فمن هذا الرّد،
ومما سبق من تعليل لاختيار أبي الحسن الدبّاج
ما اختاره تبدو أدلّة كون العامل الشرط أكثر
إقناعاً.

وهذا الترجيح الذي زعمته مبنيّ على جعل (إذا)
في بيت زهير شرطية كما ذهب صاحبي الدبّاج،
(١٨٤) وذلك ظاهر من تعليقه الذي ختمت به النقل عنه،
وهو: «ومأخذ أقرب، وأبعد عن التكلّف من سائرهما».
وانظر: التذييل والتكميل ٣١٥/٧. وانظر: الجنى الداني
٣٦٩، وتمهيد القواعد ١٩٥٠.
(١٨٥) في: مغني اللبيب ١٣١.
(١٨٦) في: المقاصد النحويّة ٧٤٨.
(١٨٧) في: المباحث الكاملية (رسالة) ٥٦٧/١.
(١٨٨) في: شرح التسهيل ٢١٠/٢. وانظر: التذييل
والتكميل ٣١٥/٧، وتمهيد القواعد ١٩٥٠.
(١٨٩) في: الجنى الداني ٣٦٩، ٣٧٠.
(١٩٠) كقوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى

وإذا تُصّبك خصاصة، فتجمّل

مغني اللبيب ١٣١.

ولكنني أراني أخالفه في هذا الرأي، وأميل إلى رأي
أبي عليّ الشّلوبيّين في أنّ معنى البيت لا يستلزم
المجازة أصلاً. والله أعلم.

نتائج البحث:

• أبو الحسن الدبّاج (٦٤٦هـ) مقرئٌ ونحويٌّ
جليلٌ على ما أكّد مترجموه، كان قطبَ مدينة
إشبيلية الثاني مع أبي عليّ الشّلوبيّين (٦٤٥هـ)؛
إذ تصدّرا للتعليم في النصف الأوّل من القرن
السابع الهجريّ، وتخرّج بالدبّاج جلة، منهم:
ابن عصفور (٦٦٩هـ)، والأبّذي (٦٨٠هـ)،
وابن أبي الربيع (٦٨٨هـ)...

• لم يُصنّف الدبّاج كتاباً البتّة يحفظ لنا فكره؛
فكانت آراؤه نثاراً نقلها عنه تلاميذه، وعنهم
تلاميذهم.

• لتلميذ الدبّاج أبي الحسن الأبّذي (شارح
الجزوليّة) الأثر الأكبر في نقل آراء شيخه،
ومناقشته فيها، ونقل آراء شيخه الآخر الشّلوبيّين
إليه، يليه تلميذه أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ).

• وقف البحث على آراء سبعة لأبي الحسن
الدبّاج، وفق الآتي:

* تابع أبو الحسن الدبّاج طائفة من الكوفيّين
في جواز تقديم الفاعل على رافعه في نحو: (إن زيد
قام). وخالفه الباحث فيما ذهب إليه.

* رأى الدبّاج أنّ أصل إضافة الصفة المشبهة إلى
معمولها في نحو: (مررتُ برجلٍ حسن الوجه) من
رفع، ومن نصب. ووافقه الباحث فيما رأى.

* اشترط الدبّاج كون العَلَم الأعجمي فوق
الثلاثي علماً في لسان العجم، قبل نقله إلى العربيّة؛
ليُمنع من الصرف. ووافقه الباحث فيما اشترط.

* وافق الدبّاج سيبويه في أنّ (زيداً) في نحو:
(أمّا زيداً فسقياً له) منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، لا

بالمصدر الدعائي (سقياً). ووافقه الباحث.

* نظم أبو الحسن الدباج بيتاً ذيل به آخر لجموع القلة، خصصه لجمعي السلامة. ورأى الباحث أنه جعلهما دالين على القلة فحسب، في حين أنهما يشتركان بين القلة والكثرة.

* رأى أن حرفي الجر في قول سيوييه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى...» جاء لمعنيين مختلفين؛ فتعلقا بعامل واحد، هو الفعل (جرى)، لا أنهما لمعنى واحد هو (الوعاء)، كما رأى الناقل عنه أبو حيّان. ووافق الباحث ههنا أبا حيّان.

* أعرب الدباج (إذا) في بيت زهير بن أبي سلمى:

.....

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً

شرطيّة، عمل فيها فعل الشرط، لا الجواب المحذوف. ووافقه الباحث في عمل الشرط فيها حال كونها شرطيّة، وخالفه فيما أعربها؛ موافقاً الشلّوبين، معتمداً الظرفيّة فيها فحسب.

المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل الجامعيّة:

الأبذني، ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزوليّة: (رسالة دكتوراه) تح: سعد الغامدي، بإشراف: د. محمّد إبراهيم البنا، جامعة أمّ القرى ١٤٠٥، ١٤٠٦هـ.

حواشي المفصل: للشلّوبين (٦٤٥) (رسالة ماجستير) تح: حمّاد الثمالي، بإشراف: د. يوسف الضبع، جامعة أمّ القرى، ١٩٨٢م.

شرح الجزوليّة: للأبذني (٦٨٠هـ) ج ٢ (رسالة ماجستير) تح: سعيد الأسمري، ١٤٢٤هـ، وج ٣ (رسالة ماجستير) تح: حسن الحربي، ١٤٢٤هـ، وج ٥ (رسالة ماجستير) تح: محمّد الزهراني، ١٤٢٥هـ، والأجزاء الثلاثة بإشراف: د. سعد الغامدي، جامعة أمّ القرى.

المباحث الكاملية في شرح المقدّمة الجزوليّة: للورقي (٦٦١هـ) ج ١ (رسالة ماجستير) تح: محمّد بهاء بن حسن ككّو، جامعة حمص، ٢٠١٣م، بإشراف: د. وليد محمّد السراقبي.

موصل النبل إلى نحو التسهيل: للأزهري (٩٠٥هـ) (رسالة دكتوراه) إعداد: ثريا إسماعيل، بإشراف: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أمّ القرى، ١٩٩٨م.

ثانياً: المطبوعة:

الإحاطة في أخبار غرناطة: لابن الخطيب (٧٧٦هـ) تح: محمّد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣م.

اختصار القذح المعلّى في التاريخ المحلّي: لابن سعيد الأندلسي (٦٨٥هـ)، اختصره: محمّد بن عبد الله بن خليل [ظناً]، تح: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط، ١٩٥٩م.

ارتشاف الصّرب من لسان العرب: لأبي حيّان الأندلسي

- القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م. (٧٤٥هـ) تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي،
- أزهار الرياض في أخبار عياض: للمقرّي (١٠٤١هـ) ج ٢،
- تح: مصطفى السقّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة فضالة، القاهرة، د. ط، د. ت.
- الأزمية في علم الحروف: للهروي (٤١٥هـ) تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د. ط،
- ١٩٩٣ م.
- أسرار العربيّة: للأنباري (٥٧٧هـ) تح: محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ، دمشق، د. ط،
- د. ت.
- الإشارة إلى وفيات الأعيان المنتقى من تاريخ الإسلام: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: إبراهيم صالح، دار ابن الأثير،
- بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: لليمانيّ (٧٤٣هـ) تح: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل
- للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الرياض، ط ١، ١٩٨٦ م.
- الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطيّ (٩١١هـ) ج ٢ تح: د. غازي طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق،
- د. ط، ١٩٨٦ م.
- الأصول في النحو: لابن السراج (٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦ م.
- الإعلام بوفيات الأعلام: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: رياض عبد الحميد مراد، وعبد الجبار زكّار، مطبوعات مركز جمعة
- الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ٢، ١٩٩٣ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: للبطلّيوسيّ (٥٢١هـ) تح: مصطفى السقّا، ود. حامد عبد المجيد، مطبعة دار
- الكتب المصريّة، القاهرة، د. ط، ١٩٩٦ م.
- أمالي ابن الحاجب: (٦٤٦هـ) تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، د. ط، ١٩٨٩ م.
- أمثلة الجزوليّة: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. تركي العتيبيّ، دار صادر، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩ م.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تح: د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ٢، ٢٠١٠ م.
- البحر المحيط: لأبي حيّان (٧٤٥هـ) ج ٨، تح: د. عبد الرزّاق المهديّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط ١،
- ٢٠٠٢ م.
- برنامج ابن جابر الوادي آثنيّ: (٧٤٩هـ)، تح: د. محمّد الحبيب الهيلة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، د. ط،
- ١٩٨١ م.
- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتيّ: لابن الشاط (٧٢٣هـ) تح: العربيّ الدائر الفرياطيّ، الرابطة المحمّديّة
- للعلماء، الرباط، ط ١، ٢٠١١ م.
- البيسط في شرح جمل الزجاجيّ: لابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) تح: د. عياد الثبتيّ، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط ١،
- ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
- العصريّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٦ م.
- البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة: للفيروز آباديّ (٨١٧هـ) تح: محمّد المصريّ، دار سعد الدين، دمشق،
- ط ١، ٢٠٠٠ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبيّ (٧٤٨هـ) تح: د. بشّار معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت،
- ط ١، ٢٠٠٣ م.
- التبصرة والتذكرة: للصيمريّ (٤هـ) تح: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة،
- ط ١، ١٩٨٢ م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: للأعلم الشنتمرّيّ (٤٧٦هـ) تح: د. زهير عبد
- المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤ م.

- تحفة القادم: لابن الأَبَّار (٦٥٨هـ) تح: د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- تذكرة الحفاظ: للذهبي (٧٤٨هـ) مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ط ٢، ١٣٣٤هـ.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان (٧٤٥هـ) تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تح: د. حسن هندراوي، (الأجزاء ١-٥) دار القلم، دمشق، ط ١، (١٩٨-٢٠٠٢م)، و(الأجزاء ٦-١٣)، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، (٢٠٠٥-٢٠١٦م).
- تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: محمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٦٨م.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: للدماميني (٨٢٧هـ) تح: د. محمَّد المفدي، ط ١، ١٩٨٣م.
- التكملة لكتاب الصلة: لابن الأَبَّار (٦٥٨هـ) تح: د. بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط ١، ٢٠١١م.
- التكملة لوفيات النقلة: للمنذري (٦٥٦هـ) تح: د. بشَّار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش (٧٧٨هـ) تح: مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: لابن خروف (٦٠٩هـ) تح: خليفة محمَّد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، د. ط، د. ت.
- تهذيب اللغة: للأزهري (٣٧٠هـ) تح: عبد السلام هارون، راجعه محمَّد علي النجَّار، دار الصادق للطباعة والنشر، د. ط، د. ت.
- توضيح المشتبه (في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم): لابن ناصر الدين القيسي الدمشقي (٨٤٢هـ) تح: محمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د. ت.
- التوطئة: للشَّلوِّين (٦٤٥هـ) تح: د. يوسف أحمد المطَّوع، د. ط، د. ت.
- الجمال في النحو: للزَّجَّاجي (٣٤٠هـ) تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط ١، ١٩٨٤م.
- جمهرة اللُّغة: لابن دريد (٣٢١هـ) تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للمرايي (٧٤٩هـ) تح: د. فخر الدين قباوة، و. أ. محمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- حاشية الشَّهاب (١٠٦٩هـ) على تفسير البيضاوي (عناية القاضي، وكفاية الرازي): دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- حروف المعاني: للزَّجَّاجي (٣٤٠هـ) تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، عمَّان، ط ٢، ١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولبَّ لباب لسان العرب: للبغدادي (١٠٩٣هـ) تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص: لابن جنِّي (٣٩٢هـ) تح: محمَّد علي النجَّار، دار الكتب المصريَّة، د. ط، ١٩٥٢م.
- دولة الإسلام في الأندلس: محمَّد عبد الله عنان، العصر الثالث، القسم الثاني (عصر الموحِّدين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠م.
- ديوان امرئ القيس: تح: د. أنور أبو سويلم، ود. محمَّد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان حسان بن ثابت: تح: د. وليد عرفات، تولَّى طبعه: أمناء سلسلة (چب) التذكارية، د. ط، د. ت.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة: تح: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: لابن عبد الملك المراكشي (٧٠٣هـ) تح: د. محمد بن شريفة، د. إحسان عباس، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، د. ط، د. ت.
- رايات المبرزين، وغايات المميزين: لابن سعيد الأندلسي (٦٨٥هـ) تح: د. محمد رضوان الداية، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٧ م.
- رسائل في اللّغة: للبطلّيوسي (٥٢١هـ) تح: د. وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث، الرياض، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي (٧٠٣هـ) تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٢ م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار: لابن عبد المنعم الحميري (٧٢٧هـ) تح: د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤ م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ) تح: محمود عبد القادر الأرنؤوط، وصالح سعداوي صالح، وصلاح الدين أويغور، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، د. ط، ٢٠١٠ م.
- سير أعلام النبلاء: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرين، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) تح: عبد القادر، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، د. ط، د. ت.
- شرح التسهيل: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط ١، ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجّاجي (من الأوّل حتى نهاية باب المخاطبة): لابن خروف (٦٠٩هـ) تح: د. سلوى عرب، جامعة أمّ القرى، د. ط، ١٤١٨هـ.
- شرح جمل الزجّاجي: لابن عصفور (٦٦٩هـ) تح: د. صاحب أبو جناح، د. ط، د. ت.
- شرح ديوان زهير: للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) جمعه ورتّبه: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، المطبعة الحميدية، القاهرة، د. ط، ١٣٢٣هـ.
- شرح الرضي (٦٨٦هـ) على الكافية: تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- شرح كتاب سيبويه: للسيراقي (٣٦٨هـ) تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- شرح اللّمع: للثمانيني (٤٤٢هـ) تح: د. فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠ م.
- شرح المفصل: لابن يعيش (٦٤٣هـ) توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، د. ت.
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. تركي العتيبي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤ م.
- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب: لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكّة المكرمة، الرياض، ط ١، ١٩٩٧ م.
- صلة التكملة لوفيات النقلة: للحسيني (٦٩٥هـ) تح: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- صلة الصلة: لابن الزبير (٧٠٨هـ) تح: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨ م.
- العبر في خبر من غير: للذهبي (٧٤٨هـ) ج ٥ تح: د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٦٦ م.
- عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المئة السابعة

- بيجاية: للغبريني (٧٠٤هـ) تح: أ. رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، د.ت.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (٨٣٢هـ) طبعة معتمدة على طبعة برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١، ٢٠٠٦م.
- الكتاب: لسيبويه (١٨٠هـ) تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري (٦١٦هـ) تح: د.غازي طليمات، ود.عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١، ١٩٩٥م.
- اللّحة في شرح اللّحة: للصايغ (٧٢٠هـ) تح: إبراهيم سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١، ١٤٢٤هـ.
- ليس في كلام العرب: لابن خالويه (٣٧٠هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار، ٢، ١٩٧٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج (٣١١هـ) تح: د. هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، ١٩٧١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني (٣٩٢هـ) تح: علي النجدي ناصيف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٤م.
- المختار من شرحي ابن خروف والصفار لكتاب سيبويه: د. محمد خليفة الدناغ، دار النهضة العربية، بيروت، ١، ١٩٩٦م.
- المزار بن سعد الفقعسي: حياته، وما بقي من شعره: د. نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، بغداد، المجلد الثاني، حزيران، ١٩٧٣م، العدد الثاني.
- مراد الأطلع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفى الدين البغدادي (٧٢٩هـ) تح: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١، ١٩٩٢م.
- المسائل السفريّة: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ٢، ١٩٨٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل (٧٦٩هـ) تح: د. محمّد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ٢، ٢٠٠١م.
- المستلح من كتاب التكملة: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: د. بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ١، ٢٠٠٨م.
- معاني القرآن: للزجاج (٣١١هـ) تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١، ١٩٨٨م.
- معاني القرآن: للفراء (٢٠٧هـ) تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢، ١٩٨٠م.
- معجم الأدياء: لياقوت الحموي (٦٢٦هـ) تح: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١، ١٩٩٣م.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي (٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٧٧م.
- معجم الشيوخ: لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ)، تخريج: شمس الدين الصالحي (٧٥٩هـ) تح: د. بشّار عواد معروف، ورائد يوسف العنبيكي، ومصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١، ٢٠٠٤م.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية المصري، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٤، ٢٠٠٤م.
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: للجواليقي (٥٤٠هـ) تح: أحمد محمّد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ٢، ١٩٦٩م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: د. طيار ألتى قولاج، ضمن سلسلة عيون التراث الإسلامي، إستانبول، د.ط، ١٩٩٥م. وطبعة ثانية

المقرب: لابن عصفور (٦٦٩هـ) تح: أحمد الجوارى، وعبد الله الجبورى، ط ١، ١٩٧٢م.

ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة: لابن رشيد (٧٢١هـ) ج ٢ (تونس عند الورود) تح: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس، ط ١، ١٩٨٢م.

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ١٩٤٧م.

الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: لمجموعة من الباحثين، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا، ط ١، ٢٠٠٣م.

نتائج الفكر: للسهيلى (٥٨١هـ) تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي (٨٧٤هـ) ج ٦، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعة القاهرة.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للمقري (١٠٤١هـ) تح: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، د. ط، ١٩٨٨م.

النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، د. ط، ١٩٩٩م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي (٩١١هـ) تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت (الأجزاء: الأول، والثاني، والثالث)، د. ط، ١٩٩٢م. ودار البحوث العلمية، الكويت (الأجزاء: الرابع، والخامس، والسادس، والسابع)، د. ط، ١٩٧٩م.

الوافي بالوفيات: للصفدي (٧٦٤هـ) تح: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

تح: د. بشار معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٨٨م.

المعين في طبقات المحدثين: للذهبي (٧٤٨هـ) تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧م.

المغرب في حل المغرب: لابن سعيد الأندلسي (٦٨٥هـ) تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، د. ط.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، د. ط، د. ت.

المفصل في علم العربية: للزمخشري (٥٣٨هـ) دار الجيل، بيروت، ط ٢، د. ت.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي (٧٩٠هـ) تح: د. عبد الرحمن العثيمين، وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م.

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: للعيني (٨٥٥هـ) تح: مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.

المقتصد في شرح الإيضاح: للجرجاني (٤٧١هـ) تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، د. ط، ١٩٨٢م.

المقتضب: للمبرد (٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.

المقتطف من أزهار الطرف: لابن سعيد (٦٨٥هـ) تح: د. سيد حنفي حسنين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤م.

المقدمة الجزئية في النحو: للجزولي (٦٠٧هـ) تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، د. ط، د. ت.